جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم الاقتصادية.

مذكـــرة تخـرج مقدمـة ضـمن متـطلبـات نيـل شهـادة ماسـتر أكـاديمي
الشعبة : علوم اقتصادية التخصص: اقتصاد كمي

تأثير التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر(دراسة قياسية في الفترة 1990 – 2016).

مقدمة من طرف الطالبة:
يونسي فاطمة

تحت إشراف الأستاذة:
أ. د. زرواط فاطمة الزهراء.

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الاسم	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	محمد عيسى محمد محمود	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم
مقررا	زرواط فاطمة الزهراء	أستاذة التعليم العالي	جامعة مستغانم
مناقشا	حيمور مصطفى	أستاذ مساعد	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2019/2018.

الإهداء

أهدي عملي هذا وثمرة جهدي بعد حمد الله الواحد الأحد على توفيقه ونعمته علي.

إلى رمز الحب والعطاء والوفاء إلى نبع الحنان وبحر الأمان التي رافقتني دعواتها دائما إلى التي لو أفنيت عمري لأرضيها لما وفيت حقها إلى تلك المرأة العظيمة " أمي الغالية " .

إلى من تعب وضحى من أجلي، إلى الذي سهل لي طريق العلم والمعرفة وعلمني الصبر والثبات وحب الخير " أبي العزيز " .

إلى من قاسموني أفراحي وأحزاني إلى أخويا عبد الكريم و أحمد حفظهما الله.

إلى كل صديقاتي وإلى كل الأصدقاء وزملاء الدراسة، وإلى كل من شجعني ولو بكلمة طيبة.

إلى كل من جمعتني بهم الحياة وأحبوني بصدق.

جزاكم الله خيراً .

التشكر

الشكر والحمد لله عز وجل على توفيقنا لإعداد هذا العمل.

أتقدم بخالص شكري إلى المشرفة الفاضلة الدكتورة زرواط فاطمة الزهراء عن قبولها الإشراف على هذا البحث، وعن سخائها بإرشاداتها وتوجيهاتها وبنصائحها القيمة.

كما أتوجه بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ حيمور مصطفى الذي ساعدني على إتمام هذا العمل، وعن نصائحه القيمة.

كما أتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول الاشتراك في مناقشة هذا العمل المتواضع وتقييمه.

كما أتقدم بالشكر إلى كل الأساتذة وعمال كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

وأتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدني من قريب، أو بعيد في إعداد هذا الموضوع راجية من الله عز وجل أن يجازيهم عني خير جزاء.

فهرس المحتويات

الفهرس

الموضوع	الصفحة
التشكر.	**I**
الاهداء.	**II**
فهرس المحتويات.	**III**
قائمة الاشكال والجداول.	**IV**
المقدمة العامّة.	**أ_ ب**
الفصل الأول: الناتج المحلي الإجمالي دراسة تحليلية.	
تمهيد.	**04**
المبحث الأول: التحليل النظري للناتج المحلي الإجمالي.	**04**
المطلب الأول: مفهوم الناتج المحلي الإجمالي ومكوناته.	**04**
المطلب الثاني: أهمية الناتج المحلي الإجمالي.	**09**
المبحث الثاني: محددات الناتج المحلي الإجمالي والمشاكل التي تواجه حساباته.	**10**
المطلب الأول: محددات الناتج المحلي الإجمالي.	**10**
المطلب الثاني: المشاكل التي تواجه حسابات الناتج المحلي الإجمالي.	**11**
المبحث الثالث: طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي وتطوره في الجزائر.	**12**
المطلب الأول: طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي.	**12**
المطلب الثاني: تطور الناتج المحلي الإجمالي.	**14**
خلاصة الفصل.	**15**
الفصل الثاني: مساهمة التنويع الاقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي.	
تمهيد.	**16**
المبحث الاول: ماهية التنويع الاقتصادي ومؤشرات قياسه	**16**
المطلب الاول: مفهوم التنويع الاقتصادي وأهميته وأهدافه.	**16**
المطلب الثاني: مستويات التنويع الاقتصادي ومؤشرات قياسه.	**20**
المبحث الثاني: الخيارات الاستراتيجية لتنويع الاقتصاد الجزائري وتجارب بعض الدول في مجال التنويع الاقتصادي.	**23**
المطلب الاول: الخيارات الاستراتيجية لتنويع الاقتصاد الجزائري.	**23**
المطلب الثاني: تجارب بعض الدول في مجال التنويع لاقتصادي.	**25**
المبحث الثالث: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.	**28**
المطلب الاول: آلية التنويع الاقتصادي في الجزائر.	**28**

المطلب الثاني: مساهمة التنويع الاقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي.	**31**
خلاصة الفصل.	**35**
الفصل الثالث: الدراسة القياسية لتأثير التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر.	
تمهيد	**37**
المبحث الاول: التحليل القياسي للنموذج.	**37**
المطلب الأول: توصيف وتحديد متغيرات النموذج.	**37**
المطلب الثاني: دراسة تطورات متغيرات الدراسة.	**38**
المطلب الثالث: تقدير النموذج القياسي.	**40**
المبحث الثاني: الدراسة الإحصائية والاقتصادية والقياسية للنموذج المقدر.	**43**
المطلب الأول: التحليل الإحصائي للنموذج المقدر.	**43**
المطلب الثاني: التحليل الاقتصادي للنموذج المقدر.	**45**
المطلب الثالث: التحليل القياسي للنموذج المقدر.	**46**
المطلب الرابع : اختبار مقدرة النموذج على التنبؤ.	**50**
خلاصة الفصل.	**51**
الخاتمة العامّة.	**53**
قائمة المراجع.	**56**
الملاحق.	**61**

قائمة
الأشكال و الجداول

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(2-1)	تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي خلال 1995- 2016.	14
(2-2)	دراسة تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.	38
(3-2)	دراسة تطور قطاع الزراعة في الجزائر.	39
(3-3)	دراسة تطور قطاع الصناعة في الجزائر.	39
(4-3)	دراسة تطور قطاع الخدمات في الجزائر.	40
(4-4)	اختبار قدرة النموذج على التنبؤ.	50

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(2-1)	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.	31
(2-2)	الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي في الدول المغاربية الثلاث (بالأسعار الجارية).	32
(3-2)	مساهمة الصناعات الاستخراجية والتحويلية في الاقتصاد الوطني.	33
(3-3)	القيمة المضافة لقطاع الخدمات (% من إجمالي الناتج المحلي).	34
(4-3)	تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد.	42
(4-4)	معنوية كل معلمة في النموذج.	44
(5-4)	تحديد حالة الارتباط الذاتي للأخطاء.	46
(5-5)	تحديد حالة تجانس تباين الأخطاء.	47
(6-5)	حذف مشكل عدم تجانس تباين الأخطاء.	49

المقـــدمـــة العـــامّة

مقدمة عامة

اعتمد أداء الاقتصاد الجزائري على استخراج النفط وتصديره لسنوات طويلة، حيث تعد الايرادات النفطية عماد الموازنة العامة، وركيزة الصادرات، ومحرك النشاط والنمو الاقتصادي. خاصة عندما ترتفع أسعار النفط العالمية، وتنبه المخططون مبكراً إلى أن الاعتماد على ايرادات النفط كمورد اقتصادي ناضب تكتنفه مخاطر جمة، في دولة لا تعتمد فيها ايرادات الدولة على الضرائب، ولا تتوافر لقطاع الزراعة مقومات الاستدامة، ولا تعد الصناعة فيها مصدراً كافياً لدعم العمالة، ولا تبرز في الأفق قطاعات اقتصادية واعدة.

وإذ تتجلى خطورة الاعتماد على هذا المورد من خلال ارتباط أسعاره بالأسواق العالمية للنفط، وما يجري فيها من تقلبات حادة بين الحين والآخر، وأثر ذلك على النمو والاستقرار الاقتصادي في هذه البلدان، الأمر الذي دفع صندوق النقد الدولي إلى إصدار تحذيرات بضرورة إنجاز التنويع في اقتصاداتها لمعالجة هذه الاختلالات. ولهذا فقد سعت العديد من البلدان بالعمل الجاد على تطبيق استراتيجية التنويع الاقتصادي وانجاحها من خلال تبني حزمة من السياسات الاقتصادية التنويعية والتي يكون الهدف منها إعادة هيكلة الاقتصاد ورفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج المحلي، وتحسين كفاءة فاعلية هذه القطاعات وبخاصة قطاع الصناعات التحويلية.

وبالرغم من أن تحقيق التنويع الاقتصادي، ينصب بالدرجة الأولى على تنويع مصادر الدخل والإنتاج، إلا أن حصول التنويع الاقتصادي في مصادر الدخل والإنتاج ليس كافياً لتحقيق هدف تنويع القاعدة الاقتصادية، إذ لابد وأن يترافق التنويع في الفعاليات الإنتاجية مع تنويع في متغيرات أخرى مرتبطة بالدخل والإنتاج كالصادرات، والواردات، وإيرادات الدولة، والعمالة، وإجمالي تكوين رأس المال الثابت. وذلك انطلاقا من كون التنويع الاقتصادي ظاهرة متعددة الأبعاد لا تقتصر على بنية الناتج المحلي واسهام القطاعات المختلفة في تركيبه، ولكن تتعداه إلى متغيرات اقتصادية واجتماعية أخرى.

ومما سبق سنقوم بطرح الإشكالية التالية:

- **ما مدى تأثير التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر ؟**

للإجابة على هذا التساؤل يتم طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالنمو الاقتصادي ؟
- كيف يساهم التنويع الاقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي ؟
- هل يمكن بناء نموذج قياسي يشرح العلاقة بين التنويع الاقتصادي و النمو الاقتصادي في الجزائر ؟

الفرضيات:

- إن الاهتمام بتنويع المنتجات في مختلف قطاعات الصناعة، الزراعة، وقطاع الخدمات من شأنه أن يرفع الناتج المحلي الإجمالي.
- إن النمو الاقتصادي يعتبر مؤشر هام للتوجهات الاقتصادية الحالية .
- تتمثل مؤشرات التنويع الاقتصادي في الزراعة ، الصناعة و الخدمات .

أهمية الدراسة:

تنبثق أهمية دراسة الموضوع في اعتبارها مهمة جدا في الاقتصاد الوطني حيث أصبحت من المواضيع التي تتصدر مقدمة الأولويات الاقتصادية في معظم الدول وذلك:

باعتبار النفط مادة أولية ناضبة، كان لابد من البحث عن مصادر أخرى داعمة، وهذه الدراسة تبين كيفية تأثير التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال عدة مؤشرات كمية يتم استخدامها لقياس درجة التنويع الذي يمكن أن يغير هيكل الاقتصاد الجزائري، ويحقق نموا اقتصاديا من خلال:

- بناء اقتصاد مستقر يرتكز على قاعدة عريضة ومتنوعة من الموارد الاقتصادية.
- عدم الاعتماد على إنتاج وتصدير النفط بصورة رئيسية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية القطاعات الصناعة، الزراعة، والخدمات كقطاعات بديلة للاقتصاديات الريعية، من خلال تنويع مصادر الإيرادات بفعل تنويع القاعدة الإنتاجية من جهة وكذا تنويع الصادرات، وذلك من خلال تحفيز النشاط الاستثماري الذي يعتبر المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية الشاملة.

منهج البحث:

نظرا لطبيعة الموضوع محل الدراسة تم الاعتماد على المنهج وصفي تحليلي ، واستخدام الأساليب القياسية لمعرفة طبيعة العلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1990 - 2016).

هيكل الدراسة:

للإجابة على مختلف التساؤلات والإشكالية المطروحة، والإحاطة بجوانب الموضوع وفهم كل مكوناته قسمنا دراستنا إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: الناتج المحلي الإجمالي دراسة تحليلية.

الفصل الثاني: مساهمة التنويع الاقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي.

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لتأثير التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

الفصل الأول:
الناتج المحلي الإجمالي دراسة تحليلية

تمهيد

يتصدر الناتج المحلي الإجمالي، الذي يقيس مجمل قيمة السلع والخدمات التي تقوم الدولة بإنتاجها مفاهيم الاقتصاد الكلي، وذلك لكونه أكثر المعايير شمولا. ويعتبر الناتج المحلي الإجمالي جزء من الحسابات القومية، التي تعد بمثابة مجموعة متكاملة من الإحصاءات التي تتيح أمام صانعي السياسات إمكانية تحديد ما إذا كان الاقتصاد يشهد حالة الانكماش أو التوسع. أو حتى تقويم النشاط الاقتصادي ومدى كفاءته وصولا إلى قياس الحجم الاقتصادي الكلي. وغالبا ما يشوب مفهوم الناتج المحلي الإجمالي تداخل بينه وبين المفاهيم الأخرى ذات العلاقة.

لذلك سنتطرق في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث هما كالآتي:

المبحث الأول: التحليل النظري للناتج المحلي الإجمالي.

المبحث الثاني: محددات الناتج المحلي الإجمالي والمشاكل التي تواجه حساباته.

المبحث الثالث: طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي وتطوره في الجزائر.

المبحث الأول: التحليل النظري للناتج المحلي الإجمالي.

يقوم كل الاقتصاد بإنتاج أنواع وكميات مختلفة من السلع والخدمات باستخدام الموارد الاقتصادية المتاحة حيث تتطلب عملية الانتاج مزج العناصر الإنتاجية المتوفرة واستخدام المستوى التقني المتاح للحصول على أكبر كمية ممكنة من السلع والخدمات. فالناتج المحلي الإجمالي يعتبر من أهم المؤشرات التي تقيس تطور النشاط الإنتاجي.

المطلب الأول: مفهوم الناتج المحلي الإجمالي ومكوناته.

1) مفهوم الناتج المحلي الإجمالي.

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي "PIB" أحسن مؤشر بالنسبة للاقتصاديين لتقدير نمو وتطور النشاط الإنتاجي، الذي يقيس قيمة السلع والخدمات المنتجة داخل الوطن خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة أو ثلاثة أشهر كما هو الحال اليوم في و.م.أ فالناتج المحلي الإجمالي يقدر بالقيمة الاسمية (بالأسعار الجارية) أو بالقيمة الحقيقية (الأسعار الثابتة)، وهو يساوي القيمة المضافة الكلية لجميع المؤسسات الحاضرة في اقتصاد ما لدولة ما، كما يعكس في نفس الوقت الدخل الكلي لمجموع الأفراد داخل المجتمع بالإضافة إلى قيمة الإنفاق الكلي للحصول على السلع والخدمات.

كما يقصد بالناتج المحلي الإجمالي القيمة النقدية لكل السلع والخدمات النهائية التي ينتجها المجتمع خلال فترة من الزمن، عادة ما تكون سنة ويوجد اتفاق كبير بين الاقتصاديين على أداء الناتج الوطني والنفقات الوطنية لأي دولة وفي فترة معينة، تكون متساوية بشرط استخدام نفس الأسعار لتقويم السلع والخدمات المنتجة والمشتراة.

ويسمى بداخلي (محلي) لأنه يعكس نتائج النشاط الاقتصادي والخدمي التي يحققها الأعوان الاقتصادية المقيمين داخل بلد ما بصرف النظر عن جنسياتهم. إن الناتج المحلي هو الدخل المكتسب الذي يتحصل عليه بلد ما خلال سنة معينة وذلك بغض النظر عن عناصر الإنتاج التي ساهمت في إنتاجه في الداخل سواء كانت وطنية أم أجنبية أي لا نميز بينها، ولهذا يعتبر الناتج المحلي الإجمالي أحسن معيار للأداء الاقتصادي لبلد ما لأنه يعبر عن مقياس معدل النمو الاقتصادي ولكن يشترط فيه أن يكون حقيقيا وليس إسمياً.

مقاربة مفاهمية حول الناتج المحلي:

إذا نظرنا إلى الإنتاج من وجهة نظر الاقتصاد الكلي أو المحاسبة الوطنية فإننا نقسمه إلى عدة أنواع لكل نوع من هذه الأنواع أهميته في التحليل الاقتصادي، لهذا سنقوم بتحديد مختلف الأفكار التي يطلق عليها حسابات الناتج والتي تصمم من لأجل قياس الأداء الاقتصادي للمجتمع، وتمدنا بالأساس الذي يمكننا من رسم السياسات العامة التي تهدف إلى تطوير الاقتصاد.

أولا: مفهوم الناتج الوطني الإجمالي (PNB) والناتج الداخلي الإجمالي (PIB).

يعد الناتج الداخلي الإجمالي بمثابة المؤشر الأكثر استخداما لقياس الأداء الاقتصادي للمجتمع أو مستوى النشاط الاقتصادي، ويقصد بالناتج الداخلي الإجمالي "القيمة السوقية الإجمالية للسلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة "[1]، حيث يقصد بالسلع النهائية هنا تلك السلع التي تكون بين يدي مستخدمها الأخير، مما يعني استبعاد السلع الوسيطة عند حساب الناتج المحلي الإجمالي. ونظرا لعدم القدرة على الجمع بين ملايين السلع التي يتم إنتاجها في العام فإن مقدار ما ينفقه المجتمع على السلع والخدمات النهائية خلال سنة هو الناتج المحلي الإجمالي في تلك السنة، أي ما تم إنتاجه في السنوات السابقة لا يتم إدخاله في حسابات الناتج المحلي الإجمالي.

وسمي بالناتج الداخلي (المحلي) لأنه يعكس نتائج النشاط الاقتصادي والخدمي التي يحققها الأعوان الاقتصاديون المقيمين داخل البلد بصرف النظر عن جنسيتهم، أي أن "PIB" هو الدخل المكتسب الذي يتحصل عليه بلد ما خلال سنة معينة وذلك بغض النظر عن عناصر الإنتاج التي ساهمت في إنتاجه في الداخل، سواء أكانت وطنية أم أجنبية.[2]

أما الناتج الوطني الإجمالي (PNB) فيعطى له نفس تعريف الناتج الداخلي الإجمالي، لكن يختلف عنه من حيث أن الناتج الوطني الإجمالي يركز على عناصر الإنتاج الوطنية، أي المنتج من طرف عوامل الإنتاج للبلد الأصلي، سواء كانت في الداخل أو الخارج، في حين أن PIB لا يفرق بين عناصر الإنتاج الوطنية والأجنبية، فهو الناتج داخل رقعة جغرافية معينة دون تمييز في الجنسيات.[3]

[1]- مبادئ الاقتصاد الكلي، مركز التعليم المفتوح- برنامج محاسبة البنوك، كود 113، الجزء الثاني، ص4. على الموقع: http://www.aau.edu.sd/tech-dev/pdf/2-1.pdf

[2]- بريش السعيد، الاقتصاد الكلي، نظريات، نماذج، تمارين محلولة، (الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع)، ص 62.

[3]- المرجع نفسه، ص 63.

عموما، يوجد فرق جوهري بين الناتج الداخلي الإجمالي والناتج الوطني الإجمالي، فالناتج الوطني يشمل على الدخل المكتسب للمواطنين الأصليين للبلد فقط سواء حصلوا عليه من خلال مساهمتهم في عملية الإنتاج داخل البلد أو خارجه، فالدخل الذي تتحصل عليه شركة أجنبية للبترول في الجزائر لا يحتسب ضمن تقدير الدخل الوطني للجزائر وإنما ضمن الدخل الوطني للدولة الأجنبية لأنه أنتجته عوامل إنتاج غير وطنية، كذلك فإن الدخل الذي يحصل عليه مواطنون جزائريون في الخارج يحتسب ضمن الدخل الوطني للجزائر لأن عناصر الإنتاج التي ساهمت فيه جزائرية.

ثانيا: الناتج المحلي الإسمي والناتج المحلي الحقيقي.

يقيس الناتج المحلي الإجمالي "PIB" قيمة السلع والخدمات المنتجة داخل الوطن خلال فترة زمنية عادة ما تكون السنة أو ثلاثة أشهر كما هو عليه الحال اليوم في الولايات المتحدة الأمريكية، وربما تكون أقل من ذلك مستقبلا بعد تحسن الأدوات الإحصائية والمعلوماتية أكثر مما هي عليه الآن، ويقدر الناتج المحلي الإجمالي إما بالقيمة الإسمية (الأسعار الجارية)، أو القيمة الحقيقية (الأسعار الثابتة)، وللانتقال من القيم الإسمية إلى القيم الحقيقية نستخدم الأرقام القياسية.

لحساب الناتج المحلي الحقيقي نقسم الناتج المحلي الجاري على الرقم القياسي للأسعار، و أحسن مقياس للرقم القياسي للأسعار هو مكمش الناتج المحلي الإجمالي، الذي يأخذ بعين الاعتبار تطور أسعار جميع السلع والخدمات، يمكن الانتقال من الناتج الإسمي إلى الناتج الحقيقي المعبر عنه بالكميات على النحو التالي:

$$PIB_n = \sum_{i=}^{i=n} P_i\, Q_i = PQ \Rightarrow Q = \frac{PIB_n}{P}$$

أي أن الناتج الحقيقي $(PIB_{réel})$ عبارة عن الناتج الإسمي $(PIB_{nominal})$ مقسوما على مستوى العام للأسعار (الرقم القياسي للأسعار)، وأحسن مقياس لتطور أسعار الناتج الإجمالي هو مكمش الناتج الإجمالي (Déflateur du PIB)، ومنه فإن:

$$PIB_{réel} = \frac{PIB_{nominal}}{Déflateur\ du\ PIB}$$

لقد سبق تعريف الناتج المحلي الإجمالي بأنه إجمالي القيم النقدية للسلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد، ولتحديد تلك القيمة النقدية نلجأ لمقياس أسعار السوق الجارية السائدة خلال تلك السنة. ولما كانت الأسعار في تغير مستمر بسبب تقلبات الأسعار، فإن الناتج المحلي الإجمالي الإسمي سيتغير هو الآخر من سنة إلى أخرى حتى مع ثبات الكمية المنتجة نتيجة تغير أسعار السلع والخدمات، لذا لا يفضل استخدام الناتج المحلي الإجمالي الإسمي للمقارنة بين دول واخرى أو حتى بين سنة وأخرى.

مثال توضيحي:

نفترض أن دولة (أ) تنتج سلعة واحدة فقط وهي النفط، ونفترض أيضا أنه خلال السنتين الأولى والثانية تم إنتاج 100 برميل نفط لكل سنة، أي أن الكمية المنتجة ثابتة، وعلى افتراض أن سعر البرميل في السنة الأولى 90 دولار وفي السنة الثانية ارتفع سعر البرميل إلى 100 دولار.

- أحسب الناتج المحلي الإجمالي الإسمي للسنتين، ثم وضح هل حدث نمو في الاقتصاد؟

- الناتج المحلي الإجمالي الإسمي للسنة 1: الكمية المنتجة للسنة الأولى × سعر البرميل في السنة الأولى = 900 دولار.
- الناتج المحلي الإجمالي الإسمي للسنة 2: الكمية المنتجة للسنة الثانية × سعر البرميل في السنة الثانية = 10000 دولار.

بالرغم من ان الكمية المنتجة من النفط لم تتغير في السنتين، إلا أن الناتج المحلي الإجمالي الإسمي أعطى نتائج مختلفة نتيجة لتغير مستوى الأسعار دون أي تغير حقيقي في الكميات المنتجة مما يعطي نتائج مضللة عند المقارنة. إذ لا يوجد نمو حقيقي في الإنتاج بل هو نمو في الأسعار.

ولهذا، يلجأ الاقتصاديون إلى استخدام مقياس أفضل لرصد النشاط الاقتصادي الحقيقي وهو ما يطلق عليه "الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي" من خلال اعتماد أسعار ثابتة وجعلها سنة أساس عند حساب بقية السنوات، لتجنب تأثير ارتفاع الأسعار على حساب الناتج.

فمثلا في مثالنا السابق، افرض أنه تم اعتماد السنة الأولى كسنة الأساس فإن:

- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للسنة 1: الكمية المنتجة للسنة الأولى × سعر البرميل في السنة الأساس= 900 دولار.
- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للسنة 2: الكمية المنتجة للسنة الثانية × سعر البرميل في السنة الأساس= 900 دولار.

نلاحظ أن الناتج في السنتين ثابت بسبب كون الأسعار موحدة، مما أعطى نتائج حقيقية.[1]

ثالثا: الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الصافي.

الناتج المحلي الإجمالي هو إجمالي القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية داخل الاقتصاد المحلي بواسطة عناصر الإنتاج الموجودة داخل المحيط الجغرافي خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة. ويتم احتساب الناتج المحلي الإجمالي بدون استثناء إهلاك رأس المال.

أما الناتج المحلي الصافي فهو إجمالي القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد المحلي بواسطة عناصر الإنتاج الموجودة داخل المحيط الجغرافي خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة. ويتم احتساب الناتج المحلي الصافي بعد استثناء إهلاك رأس المال.

الناتج المحلي الصافي = الناتج المحلي الإجمالي – إهلاك رأس.

[1]- مهند بن عبد الملك السلمان، أحمد بن بكر البكر، إدارة الأبحاث الاقتصادية، مؤسسة النقد العربي السعودي، فبراير 2016، ص22.

يجب ملاحظة أن الناتج المحلي الإجمالي لا يأخذ في الحسبان الحقيقة القائلة بأن الأصول الرأسمالية في الدولة مثل الآلات والمعدات والمباني تستهلك على مر الزمن وبالتالي تتهالك تلك المعدات وتصبح غير قابلة للاستعمال مع مرور الزمن لذا يجب أن يؤخذ في الحسبان تناقص قيمتها نتيجة الاستعمال أو حتى ينتهي عمرها الافتراضي عند حساب الناتج المحلي الإجمالي، لذلك يمكن استخدام مقياس آخر للاقتصاد وهو عبارة عن الناتج المحلي الإجمالي بعد استبعاد استهلاك رأس المال مما ينتج مفهوما جديد أدق وأكثر مصداقية وهو "الناتج المحلي الصافي"، بحيث يعبر ذلك المفهوم عن القيمة الحقيقية للاقتصاد وعن قيمة النواتج الحالية الحقيقية وليس قيمتها السابقة".[1]

مثال توضيحي:

بافتراض أن: الناتج المحلي الإجمالي = 1000 ريال وبعد استعمال الآلات خلال سنة تم تقييم تلك الآلات فأصبح إهلاك رأس المال لها = 90 ريال. أحسب الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الصافي للسنة الحالية؟

الناتج المحلي الإجمالي = 1000 ريال.

الناتج المحلي الصافي = 1000 – 90 = 910 ريال.

2) مكونات الناتج المحلي الإجمالي.

الناتج المحلي الإجمالي يتكون من مجموع العناصر الآتية:

- **الإنفاق الاستهلاكي الخاص:** وهو مجمع القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة والتي يستهلكها الأفراد.
- **الإنفاق الاستثماري الخاص:** وهو مجموع القيم النقدية للسلع الاستثمارية التي تستخدم في إنتاج السلع والخدمات النهائية بواسطة القطاع الخاص.
- **الإنفاق الحكومي:** وهو مجموع القيم النقدية للسلع والخدمات الاستهلاكية والاستثمارية التي تشتريها الحكومة وتشمل العناصر الرئيسية التالية:
  - الأجور والمرتبات والمكافآت والعلاوات وغيرها من التعويضات الجارية.
  - النفقات التشغيلية (المشتريات الحكومية الجارية).
  - نفقات الصيانة، والنفقات الاستثمارية الرأسمالية (نفقات المشاريع).
- **صافي التعامل الخارجي:** وهي قيم الصادرات ناقصا منه قيمة الواردات بالعملة الوطنية.

[1]- مهند بن عبد الملك السلمان، أحمد بن بكر البكر، المرجع نفسه، ص25.

المطلب الثاني: أهمية الناتج المحلي الإجمالي.

تكتسي دراسة الناتج المحلي أهمية كبيرة، إذ يعتبر مقياس إنتاج البلد من البضائع والخدمات، كما أنه من أهم المؤشرات العامة الدالة على تطور الوضع الاقتصادي وعلى نجاح السياسة الاقتصادية التي تسلكها الدولة، ويمكن حصر أهمية الناتج المحلي في النقاط التالية:[1]

1) تقدير مدى نجاح السياسة الاقتصادية للدولة:

تتمثل السياسة الاقتصادية للدولة في مجموع الإجراءات والقرارات التي تتخذها لتهيئة الرفاهية الاقتصادية، فقد تتعدد هذه الاجراءات إلا أنه في الأخير يجب معرفة مدى نجاحها وهذا يقتضي توفر مقياس لذلك والناتج القومي أو الدخل القومي هما إلى حد ما الكفيلان بمعرفة ذلك وبالتالي تلجأ الدولة إلى قياس هذ الأخير قبل وبعد اتخاذ سياستها، وبعد ذلك تقوم بدراسة المقارنة بين ناتج الفترتين لتعرف مدى نجاح هذه السياسات، حيث كلما كان هذا الفارق موجبا كلما دل ذلك على نجاح هذه السياسات وحتى يكون هذا المقياس أكثر دلالة يجب أن يكون بالأسعار الثابتة.

2) دراسة بعض المؤشرات الهامة للبيانات الاقتصادية:

لا تبين البيانات الخاصة بالناتج الوطني هذا الناتج في السنوات المختلفة فقط وإنما أيضا مكوناته، أي مساهمة كل قطاع في تكوينه، كما يمكن على أساسه قياس معدلات النمو وكذا مدى التطور الاقتصادي للبلد،...إلخ.

3) قياس مستوى رفاهية الأفراد:

عند تقييم العملية الاقتصادية والاجتماعية التي تجري في بلد ما خلال فترة معينة من الزمن يؤخذ عادة الدخل والناتج الوطنيان رفقة بعض المؤشرات الأخرى كعدد السكان لمعرفة أو قياس هذه الرفاهية الاقتصادية.

[1]- عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، (الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 1990)، ص 28.

المبحث الثاني: محددات الناتج المحلي الإجمالي والمشاكل التي تواجه حساباته.

لعله من المفيد أن نبرز بعض عيوب الناتج المحلي الإجمالي أو الجوانب التي تهملها مثل هذه الحسابات، بيد أنه من المفيد الإشارة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي ليس معيارا للرفاهية شعب معين، ومن هنا تنشأ عيوب قياس الناتج المحلي الإجمالي وذلك للأسباب سنقوم بذكرها.

المطلب الأول: محددات الناتج المحلي الإجمالي.

تحتل العوامل المحددة للناتج المحلي الإجمالي أهمية كبيرة في تحديده، ونلاحظ أن هذه العوامل ترتكز على العوامل الأساسية في الإنتاج وهي (الأرض، العمل، رأس المال والتنظيم) ويمكن تلخيص هذه العوامل في النقاط التالية:[1]

1. حجم عوامل الإنتاج

ونستطيع أن نؤكد أن قدرة مجتمع اقتصادي معين على الإنتاج تزيد كلما زاد حجم ما يملكه من عوامل الإنتاج.

2. مستوى كفاءة عوامل الإنتاج

مستوى الإنتاج يزيد عندما يزيد عدد العمال من (5- 20) أو زيادة رقعة الأرض، وكلما كانت هذه العوامل ذات كفاءة اعلى زادت المردودية، كما لو كانت الأرض اعلى خصوبة وأبار البترول أكثر غنى وأفراد القوة العاملة أكثر مهارة وأحسن صحة وأكبر قدرة واشد رغبة في العمل، وأيضا إذا كان بهذا المجتمع طبقة كبيرة من المنظمين الأكفاء القادرين على القيام بعمليات الاستثمار الطويل اللازم لتحقيق معدلات كبيرة وسريعة لتنمية الاقتصادية.

3. شكل التناسب بين عوامل الإنتاج

ومن زاوية أخرى تصبح فرص زيادة الإنتاج أكبر كلما كانت عوامل الإنتاج الجيدة ليست موجودة بكميات كبيرة فحسب، بل بكميات متناسبة بدرجة تتيح مزجها في العمليات الإنتاجية مزجا أمثلا.

ولتوضيح هذه النقطة نقول أنه إذا كان يوجد في بلد ما وفرة في عنصر العمل ونذره كبيرة في عناصر الإنتاج المكملة الأخرى من رأس مال وأرض ومنظمين، فإننا نتوقع أن يتعرض جانبا من القوة العاملة في هذا المجتمع إلى بطالة سافرة أو بطالة مستترة أو النوعين معاً. فعدم توفر عوامل الإنتاج الأخرى يترتب عليه عدم وجود فرص عمل أمام هذا الفائض من القوة العاملة وأن جانبا من فائض هذه القوة العاملة يتكدس في أحد القطاعات الاقتصادية، فالقطاع الزراعي مثلا فوق حاجة في العمليات الإنتاجية مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية الحدية المتوسطة للعاملين في هذا القطاع المتضخم بعماله وهذا ما نقصده بالبطالة المقنعة، والتي تعني أن العاملين يقومون بعمل أقل مما يمكن القيام به أي أنهم يتعطلون جزئيا، وخلاصة الأمر أن التعطل الكامل والجزئي لجانب من القوة العاملة معناه تبديد لهذا الجانب الضائع من الموارد البشرية.

[1]- حسام داود، مصطفى سلمان، عماد الصعيدي، خضر العقل، يحيى الحصاونة، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، الطبعة الثانية، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2000، 2001، 2005، ص ص، 28 – 30.

4. مستوى توظيف عوامل الإنتاج

من السهل أن ندرك أن الناتج القومي لدولة ما لا يصل إلى حجمه الأقصى إذا كان مستوى توظف عوامل إنتاجه أقل من مستوى التوظف الكامل، وعدم تحقيق التوظف الكامل معناه تعرض جانب من الطاقة الإنتاجية للبطالة، وقد يكون السبب عجز الأسواق عن استيعاب الناتج القومي الذي يتولد عن توظيف الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي توظفا كاملا.

5. طريقة تخصيص أو استخدام عوامل الإنتاج

يجب أن لا نغفل طريقة استخدام عوامل الإنتاج وعلاقتها بمستوى الناتج القومي، فتطبيق المبدأ الاقتصادي يتطلب وضع كل عامل من عوامل الإنتاج في المكان الذي يحقق فيه أكبر كفاية إنتاجية ممكنة، مما يعني ذلك أن طريقة استخدام عناصر الإنتاج لها أهمية بين الأوجه المختلفة التي تزيد من الناتج القومي، ومثل هذا القول يمكن تطبيقه على عناصر الإنتاج الأخرى، وكقاعدة عامة نستطيع القول أن المجتمع يمكنه أن يحقق زيادة في إنتاجه القومي إذا استخدم عوامل إنتاجه استخداما صحيحا.

6. الإطار الذي تعمل في داخله عوامل الإنتاج

وبالنسبة إلى هذا العامل السادس والذي أطلقنا عليه تعبير الإطار العام الذي تعمل في ظله عوامل الإنتاج، فإننا نقصد به مجموعة الظروف والقيم التي تؤثر بطريق غير مباشر في الكفاءة الإنتاجية لعوامل الإنتاج وتتمثل في القيم الإنتاجية والثقافية والاقتصادية والسياسية، فعلى سبيل المثال نذكر أن مميزات معينة مثل حب العمل وقوة الاحتمال والنظام والأمانة، كلها لها صلة وثيقة بالبيئة الاجتماعية والاقتصادية والتي تشكل الإطار العام.

المطلب الثاني: المشاكل التي تواجه حسابات الناتج المحلي الإجماليPIB.

* صعوبة حساب القيم لكل الدخول الناتجة عن النشاط الاقتصادي مثل خدمات العقار المسكون من مالكه وغير معلن عنه، خاصة في الدول التي تتصف بضعف الأجهزة المحاسبية الضريبية.
* صعوبة القيم النقدية للناتج الإجمالي من بعض السلع والخدمات، مثل المنتجات التي تدخل في نطاق التبادل النقدي في السوق كالمنتجات التي يستهلكها منتجوها، أو خدمات الطبيب لأهل منزله أو خدمة الكهربائي والنجار وبالتالي تظهر قيمة الناتج المحلي الإجمالي أقل من القيمة الحقيقية.
* صعوبة تقدير حجم المخزون السلعي، وأيضا صعوبة تقدير إهلاك رأس المال لكل عنصر إنتاجي.
* مشكلة التغير المستمر في هياكل الأسعار العامة، والأسعار القياسية حيث تؤثر بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي بشقيه الإسمي والحقيقي.
* مشكلة اختلاف قيم العملات بين الدول ووجود أكثر من سعر للعملة الوطنية (رسمي وحقيقي) مما يجعل المقارنة بين الدخول القومية غير دقيقة.
* الأنشطة غير نظامية أو المسمى اقتصاديا الظل، لا يحتسب في الناتج المحلي الإجمالي حيث تتمتع تلك النشاطات بالدفع النقدي أو المقايضة بهدف التهرب من رقابة الدولة وبالتالي عدم احتسابها.

* لا يعكس الناتج المحلي الإجمالي الآثار السلبية على البيئة مثل آثار المصانع مثلا، لصعوبة تقديره وطرحه من الناتج المحلي الإجمالي.

المبحث الثالث: طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي وتطوره في الجزائر.

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي من أهم الطرق لقياس حجم الأداء للاقتصادي في أي بلد من البلدان، ويكتسي هذا المؤشر أهمية كبيرة نظر لدوره الهام في الدلالة على تطور الوضع الاقتصادي وعلى نجاح السياسة الاقتصادية التي تسلكها الدولة.

المطلب الأول: طرق قياس الناتج المحلي الإجماليPIB.

يمثل الناتج المحلي الإجمالي المحور الأساسي وحجز الزاوية في تقدير حسابات الدخل القومي والإنفاق ويمكن قياس الناتج المحلي الإجمالي لأي مجتمع من المجتمعات خلال فترة محددة من الزمن بإستخدام الطرق التالية:

- طريقة المنتج النهائي Final Product Approach
- طريقة القيمة المضافة Value Added Approach
- طريقة الدخول المكتسبة (عوائد عناصر الإنتاج) Income Recceived Approach
- طريقة الإنفاق Expenditure Approach

1- طريقة المنتج النهائي Final Product Approach

ويتم في هذه الطريقة قياس الناتج المحلي عند منبعه أي عند مرحلة خلقه أثناء العملية الإنتاجية لذا يمكن قياس الناتج على أساس أنه مجموع قيم ما تم إنتاجه من مختلف السلع والخدمات النهائية حيث يتم إضافة قيم السلع والخدمات النهائية المنتجة باستخدام عناصر الإنتاج المتاحة في المجتمع خلال فترة زمنية محددة وعادة ما يتم تقدير قيمة الناتج المحلي خلال فترة معينة بالأسعار الجارية أي على أساس الأسعار السوقية السائدة لكل السلع والخدمات النهائية خلال فترة التقدير وبمقتضى هذه الطريقة يجري حصر كميات السلع والخدمات النهائية المنتجة في المجتمع خلال العام ثم ضرب كمية كل سلعة أو خدمة في سعرها بالسوق للوصول إلى قيمتها النقدية وبجمع قيم مختلف السلع والخدمات نصل في النهاية إلى قيمة الناتج المحلي مقوم بأسعار السوق أي أن :

$$PIB = Q_A.P_A + Q_B \cdot P_B + Q_C \cdot P_C + \cdots + Q_N \cdot P_N$$

2- طريقة القيمة المضافة Value Added Approach

هناك طريقة أخرى لتجنب الازدواج الحسابي للسلع الأولية والوسيطية نابعة من مفهوم أن الانتاج إضافة إلى قيمة المواد. بمعنى جمع القيم المضافة خلال المراحل المختلفة للإنتاج ويطلق على هذه الطريقة القيمة المضافة ويقصد بالقيمة المضافة الفرق بين قيمة الإنتاج القائم (أي القيمة الإجمالية للإنتاج) وقيمة مستلزمات ومصروفات الإنتاج فيما عدا الأجور ومجموع قيم المضافة للمشتريات تمثل قيمة إنتاج السلع والخدمات النهائية أي تساوي الناتج المحلي الإجمالي.

القيمة المضافة = القيمة الإجمالية للإنتاج (الإنتاج القائم) – قيمة مستلزمات الإنتاج.

3- طريقة الدخول المكتسبة (عوائد عناصر الإنتاج) Income Recceived Approach

إن إنتاج أي سلعة أو خدمة ما لابد من توافر عناصر أساسية لها وهي: العمل، الأرض، رأس المال ولمنظم ومن خلال مزجها بنسب معينة نحصل على الناتج المطلوب وهذا يمثل الناتج القومي للمجتمع وبالتالي تشكل الدخل القومي من زاوية إنتاجية ولكن هذه العناصر التي ساهمت في هذه العملية الإنتاجية لها أصحاب مالكي هذه العناصر فلابد إذن أن يحصل كل عنصر من هذه العناصر على عائد مقابل مشاركته في العملية الإنتاجية وعلى أشكال مختلفة (أجور، ريع، أرباح، فوائد) وعندما نقوم بجمع هذه العوائد نحصل على الدخل المحلي :

الدخل المحلي = أجور + ريع + فوائد + أرباح $NI = W + R + I + P$

الناتج المحلي الإجمالي = أجور + ريع + فائدة + ربح + الضرائب غير المباشرة – إعانات الإنتاج + الإهتلاك الرأسمالي.

4- طريقة الإنفاق Expenditure Approach

تعتبر هذه الطريقة أحد الطرق الأساسية لتقدير الناتج المحلي في المجتمع وحسب هذه الطريقة يتم النظر إلى الدخل المحلي أو الدخل القومي من زاوية الإنفاق النهائي على مجموع السلع والخدمات التي يتم إنتاجها في فترة محددة من الزمن، ويعرف الإنفاق النهائي أنه مجموع الإنفاق على السلع والخدمات النهائية التي أنتجت في المجتمع خلال فترة محددة من الزمن. [1]

[1]- حسام علي داوود، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع الطبعة الرابعة 2014، عمان الأردن، ص 73، 75، 77، 79.

المطلب الثاني: تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.

الشكل رقم(01): تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1995 – 2016.

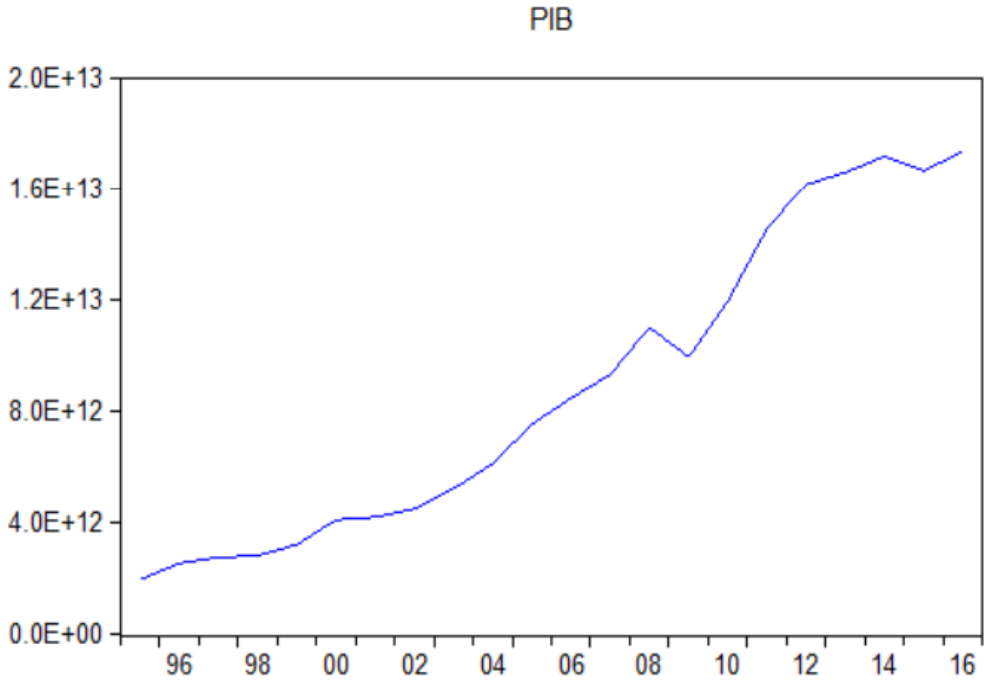

المصدر: بالاعتماد على معطيات البنك العالمي.

من خلال ملاحظة الشكل أعلاه يظهر لنا التزايد المستمر لحجم الناتج المحلي الإجمالي من سنة لأخرى حيث شهدت الفترة الممتدة سنة 1995 – 2016 نموا متسارعا لحجم الناتج والناجم عن الارتفاع أسعار البترول الأمر الذي سمح للجزائر لتأمين موارد مالية هامة مكنتها من اتباع السياسة إنتاجية سعيا منها لتحسين ظروف الاجتماعية الاقتصادية.[1]

[1]- بن يمينة سعدية، دراسة قياسية لتأثير الإيرادات السياحية على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، مذكرة ماستر تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم لاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مستغانم، 2017-2018، ص38.

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى مفهوم الناتج المحلي الإجمالي، مكوناته وأهميته كما تطرقنا إلى محدداته والمشاكل التي تواجه حساباته وفي الأخير تطرقنا إلى طرق قياسه وتطوره في الجزائر

فالناتج المحلي الإجمالي يمثل النشاط الاقتصادي أحسن تمثيل فهو يظهر لنا هيكل التدفقات والمعاملات الاقتصادية التي تتم بين الوحدات الاقتصادية التي تتخذ قرارات الإنتاج والاستثمار والادخار في الدولة، وقد احتل رأس المال المادي أهمية كبيرة في تحقيق التنمية (النمو الاقتصادي) في الفكر الاقتصادي المتعلق بالتنمية الاقتصادية، وقد ركز الفكر التقليدي عل نجاح عمليات التنمية والجهود الإنمائية للدولة تظهر من خلال تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الناتج لمحلي الإجمالي.

من خلال ما تطرقنا إليه وجدنا أن الناتج المحلي الإجمالي يعتبر مؤشر هام لقياس النشاط الاقتصادي في دولة ما.

الفصل الثاني:

مساهمة التنويع الاقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي

مقدمة الفصل:

تواجه الدول المصدرة والمنتجة للموارد الطبيعية العديد من العقبات والمشاكل نتيجة التقلبات في أسعار المحروقات، ولذلك تتميز اقتصادات الدول النفطية بعدم الاستقرار حيث تتأثر اسعار البترول بعدة متغيرات سياسية اجتماعية...الخ مما يجعل البلدان التي تعتمد على مورد رئيسي وحيد بشكل مبالغ في المساهمة في إيرادات المالية العامة، حجم الصادرات والناتج المحلي الإجمالي تكون عرضة لعراقيل جمة نتيجة هشاشتها من الناحية الاستراتيجية.

إذ يعد التنويع الاقتصادي خيارا ضروريا لخلق قاعدة اقتصادية متنوعة لا تتركز في مورد وحيد، وإنما متنوعة على مجموعة قطاعات تتشارك في ما بينها لتحقيق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي ونمو مستدام، حيث سعت الدول لتحقيق هذا الهدف من خلال الاعتماد على كفاءات اقتصاديها ومخططيها. وقصد الإلمام بالمفاهيم المتعلقة بالتنويع الاقتصادي سنتطرق في هذا الفصل إلى مبحثين هما:

المبحث الأول: ماهية التنويع الاقتصادي ومؤشرات قياسه.

المبحث الثاني: آلية التنويع الاقتصادي في الجزائر ومساهمته في الناتج المحلي الإجماليPIB.

المبحث الأول: ماهية التنويع الاقتصادي ومؤشرات قياسه.

التنويع مسألة اقتصادية الطابع إذ تحرك القوى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في البلد، حيث بعد ظهور العديد من الأزمات في الآونة الأخيرة تم تداول مفهوم التنويع الاقتصادي بكثرة بين صناع القرار لتجنيب الدول التي تعتمد على مورد اقتصادي واحد من الصدمات، ولتقييم وضعها الاقتصادي وتحليل واقع اقتصادها في الجانب الغير النفطي، يستلزم في البداية المر تتبع الأساس النظري لمفهوم التنويع الاقتصادي، وتحديد المؤشرات التي يتم استخدامها في قياس درجته.

المطلب الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي وأهميته وأهدافه.

أولا: مفهوم التنويع الاقتصادي.

وردت العديد من التعاريف للتنويع الاقتصادي حيث تختلف باختلاف الرؤية التي ينظر من خلالها إلى هذه الظاهرة، في حين يربطه البعض بالإنتاج ومصادر الدخل ويربطه الآخرون بهيكل الصادرات السلعية، حيث يربط التنويع بالسياسات التنموية التي تهدف للتقليل من الاعتماد على مورد واحد وتنويع القاعدة الإنتاجية من خلال توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة لتقليل مخاطر الاعتماد على منتج واحد يتخلله تقلبات في أسعاره.

يعرف التنويع الاقتصادي "على أنه عمليه تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على ايرادات القطاع الرئيس في الاقتصاد، إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل للأيدي العاملة الوطنية وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل".[1]

[1]- حامد عبد الحسين الجبوري، التنويع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية، شبكة النبأ المعلوماتية، على الموقع:http://annabaa.org/authorsarticles/7989 ص3.

ومن ناحية ثانية يعني التنويع الاقتصادي " عملية استغلال كافة الموارد وطاقات الإنتاج المحلية بما يكفل تحقيق تراكم في القدرات الذاتية، قادرة على توليد موارد متجددة، وبلوغ مرحلة سيطرة الإنتاج المحلي على السوق الداخلي، وفي مراحل متتالية تنويع الصادرات".[1]

يتضمن التنويع تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الاقتصادية الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية، وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع. وبالمعنى الواسع فالتنويع الاقتصادي يعني أنه على البلد أن ينتج لتصدير قائمة واسعة من السلع والخدمات.

أما من حيث التركيز على الهدف الأساس من التنويع فهو " تخفيض الاعتماد على قطاع النفط وعائداته عن طريق تطوير اقتصاد غير نفطي وصادرات غير نفطية ومصادر إيرادات أخرى، في الوقت نفسه تخفيض دور القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية ".

كما يمكننا التمييز بين أشكال مختلفة من التنويع حسب اتجاه كل منها:[2]

1. التنويع العمودي (الرأسي):

هو استخدام مخرجات نشاط كنحاس خام لتكون مدخلات لنشاط آخر كأسلاك كهربائية، لرفع القيمة المضافة للمنتج باستخدام مدخلات محلية أو مستوردة، أو ما يسمى بالروابط الأمامية وبالروابط الخلفية.

2. التنويع الأفقي:

وهو خلق فرص جديدة لمنتجات جديدة كالتعدين، الطاقة و الزراعة.

3. التنويع الجانبي:

و هو الدخول إلى ميدان نشاط جديد من خلال إنتاج منتجات جديدة لا علاقة لها بالمنتجات الحالية وتستهدف أسواقا جديدة.

4. التنويع الشامل:

والذي تسعى من خلاله المؤسسات الإنتاجية إلى توسيع تشكيلة منتجاتها الحالية وفي نفس الوقت اكتساب وإختراق أسواق جديدة.

5. التنويع الجغرافي:

والذي يعني الدخول إلى مناطق جغرافية جديدة (تصدير المنتجات) والتكيف مع تغيرات بيئة الإنتاج الجديدة.

---

[1]- محمد كريم قروف، قياس وتقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (1980 – 2014)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 9، العدد 2، 2016، ص 638.

[2]- نور الدين شارف، إستراتيجية التصنيع لإحلال الواردات كمدخل للتنويع الاقتصادي في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول: متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة أكلي محند، أيام 30/29 نوفمبر 2016، البويرة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص7.

6. التنويع المالي:

وهو ذلك الشكل من التنويع الذي يهدف إلى الحد من مخاطر الاستثمار من خلال توزيع رؤوس الأموال على مجموعة متنوعة من الأنشطة الاستثمارية، والتي لا يمكن أن تخسر في آن واحد، كما قد يمتد التنويع المالي إلى الاستثمار في مناطق مختلفة لتجنب آثار الانكماش الاقتصادي، له دورا أساسيا في التحكم في التقلبات الاقتصادية ويخفض الأضرار الناتجة عن انهيار أسعار المواد الأولية في البورصات العالمية، كما يسمح بتحسين التنافسية الدولية.

ثانيا: أهمية التنويع

تظهر أهميته من خلال تحاشي المشاكل التي تكون اقتصاديات الدول الريعية عرضة لها باعتبارها تعتمد بصورة كبيرة على إرادات مورد وحيد، والمتأتي من امتلاكها للموارد الطبيعية (النفط، الغاز،...) ما يؤدي إلى ضعف مساهمة القطاعات الإنتاجية في الإنتاج، وتكوين الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي تهتم بالتوزيع دون الإنتاج. وباعتبار الموارد الطبيعية ناضبة وغير متجددة ما يلزم الدولة النفطية عاجلا أم آجلا حتمية التنويع لتوزيع الخطر لتفادي أي مشاكل ناتجة عن تقلبات أسعاره في الاسواق الدولية، وذلك من خلال دراسة تجارب السابقة للدول سواء الناجحة أو الفاشلة فالأولى تفيدنا في النجاح والثانية تفادي الاستراتيجيات التي تسببت بفشلها.

وبالتالي تكمن أهمية التنويع في ما يلي:

احتلت مسألتي النمو والتنويع مكانة هامة في تاريخ الفكر الاقتصادي، حيث تدور جميع تفسيراتهم حول النمو وتنويع الأنشطة الاقتصادية، وتوصلت الدراسات إلى أن النمو والتنويع أمران حاسمان في تحقيق التنمية المستدامة في البلدان، خاصة النفطية وذلك لسببين: أولاهما تركز الصادرات في قطاع واحد مما يجعلها عرضة لتقلبات أسعار النفط. ثانيا الاعتماد على قطاع النفط لا يولد فرص عمل، وبالتالي يؤدي إلى ضعف القطاعات الانتاجية التي من شأنها خلق فرص عمل وعدم مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.[1]

يرتبط توازن استقرار الموازنة العامة في البلدان الريعية ارتباطا وثيقا بأسعار النفط، ولذا تكمن ضرورة التنويع الاقتصادي في تحقيق الاستقرار للموازنة العامة وذلك من خلال تفعيل القطاعات الانتاجية الاخرى بحيث تكون لها نفس مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي والصادرات، ومن جهة أخرى يؤدي ذلك إلى تشجيع تنفيذ الخطط المستقبلية من خلال توفير الكفاءات من رأس مال بشري، تكنولوجيا، ومؤسسا إدارية، وبيئة اجتماعية منافسة. وباعتبار النفط مادة ناضبة يستلزم وجوب إنشاء قاعدة إنتاجية بديلة تهتم بالإنتاج في القطاعات الأخرى غير النفط، كقطاع الصناعة التحويلية، الزراعة أو الخدمات.

وعلى هذا الأساس يستلزم على كل دولة ريعية مهما كان القطاع التي تعتمد عليه تنويع مصادر إيراداتها من خلال التركيز على بقية القطاعات الأخرى مثل الزراعة والصناعة التحويلية والخدمات، وكذلك الاهتمام بالسياحة وذلك لتجنب مشاكل المورد الغير متسم بصفة الاستقرار نتيجة التقلبات في أسعاره.[2]

[1]- باهي موسى، روابنية كمال، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، الجزائر، العدد 5/ديسمبر 2012، ص 134.

[2]- حامد عبد الحسين الجبوري، مرجع سابق، ص 10.

ثالثا: أهداف التنويع

التنويع هدف ضروري تسعى لتحقيقه معظم الدول النفطية، وبالتالي يمكن تلخيص الأهداف الرئيسية التي تستفيد منها الدول التي تتبع استراتيجية التنويع الاقتصادي فيما يلي:[1]

- ✓ التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية والقدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية، مثل تقلبات أسعار المواد الأولية كالنفط، أو الجفاف بالنسبة للموارد الزراعية والغذائية، أو تدهور النشاط الاقتصادي في الأسواق العالمية أو في الدول الشريكة كالدول الأوروبية بالنسبة للدول العربية.
- ✓ تحسين وضمان استمرار وتيرة التنمية من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة كمصدر للدخل والعملة الأجنبية ولإيرادات الميزانية العامة، ورفع قيمتها في الناتج المحلي الإجمالي وتشجيع الاستثمار فيها.
- ✓ تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، وزيادة الصادرات، والتقليل من واردات السلع الاستهلاكية، وتوفير فرص الشغل وبالتالي تحسين مستوى معيشة الفراد.
- ✓ تمكين القطاع الخاص من لعب دور مهم وأكبر في العملية الاقتصادية وتقليص دور الدولة والسلطات العمومية.

المطلب الثاني: مستويات التنويع الاقتصادي ومؤشرات قياسه.

أولا: مستويات التنويع الاقتصادي.

رغم تنوع الأنشطة الاقتصادية و واختلاف جوانبها وأشكالها وذلك حسب مجال كل منها، فهناك التنويع الخاص بالمستوى الجزئي وهو مرتبط بالعملية الإنتاجية في المؤسسة، والتنويع الخاص بالمستوى الكلي والمتعلق بهيكل التجارة الخارجية للدولة، بالإضافة إلى مستويات أخرى للتنويع (تتمثل في: تنويع الأسواق، تنويع الأصول، تنويع القطاعات التنافسية، تنويع الصادرات).

❖ **تنويع الإنتاج.**

يكمن تنويع الإنتاج في اتجاهين:

1- **جانب الطلب:** المتمثل في إصلاح الإطار العام لإدارة الاقتصاد الكلي والذي يهدف إلى تعزيز الاستقرار في الاقتصاد الكلي. ويتمثل هذا الإطار بمجموعة السياسات الاقتصادية الكلية الرئيسة المستخدمة في إدارة الطلب الكلي، وهي السياسة المالية، السياسة النقدية، وساسة سعر الصرف.[2]

[1]- شراد غزلان، جابي أمينة هناء، سياسة التنويع الاقتصادي كحل للخروج من التبعية النفطية في دول الخليج العربي- تجربة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة-، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة آكلي محند، 30/29 نوفمبر 2016، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص2.

[2]- احمد البكر، تحديات تنويع القاعدة الإنتاجية في المملكة العربية السعودية، إدارة الأبحاث الاقتصادية، مؤسسة النقد العربي السعودي، نوفمبر 2015، ص6.

2- **جانب العرض:** الذي يتمثل في تنمية تراكم رأس المال البشري، وإصلاح القطاع العام، وتشوهات سوق العمل، وبناء قاعدة صناعية تدعم الصادرات. والذي يستلزم التوازي مع إصلاحات الإطار العام لتعزيز الاستقرار في الاقتصاد الكلي مع تنويع القاعدة الإنتاجية ومصادر الدخل بعيدا عن القطاع الهيدروكربوني والصناعات المصاحبة له. عموما تمثل هياكل الإنتاج تحديا بعيد المدى، يتطلب ما يلي: تنمية تراكم رأس المال البشري، إصلاح القطاعين العام والخاص، وبناء قاعدة صناعية تدعم عملية التنويع تلك.[1]

بتعلق تنويع الإنتاج أساسا بزيادة المكاسب الإنتاجية، بالنسبة للمؤسسات يتمثل في إنتاج نشاط جديد مع استمرارية أنتاج منتجاتها الأخرى وذلك للتقليل من الخطر وتوزعه، أو لوجود فوائض في معدات المؤسسة وطاقتها الإنتاجية بشكل عام، أو رغبة منها في تحقيق معدل نمو أكثر ارتفاعا. ويمكن أن يتحقق التنويع بالاندماج مع مؤسسة أخرى بحيث تكون في نفس المجال. مع وجود صلات وثيقة بين منتجاتها الحالية والمنتجات التي ترغب في إنتاجها. كالتشابه في الخصائص التكنولوجية المرتبطة بالإنتاج أو التشابه في الخبرة اللازمة لإجراء البحوث المرتبطة بالمنتجات.

❖ تنويع التجارة الخارجية.

هي عملية انتقال السلع والخدمات بين الدول والتي تنظم من خلال مجموعة من السياسات والقوانين والأنظمة التي تعقد بين الدول وتعتبر التجارة الدولية من علم الاقتصاد الجزئي، كونها تهتم بالوحدات الجزئية مثل التصدير إلى ما ذلك. وبالتالي يرتبط تنويع التجارة الخارجية إلى حد كبير بتحليل الهيكل السلعي لها وذلك من خلال جانبين رئيسيين، صادرات وواردات. فدراسة الهيكل السلعي للواردات تمكننا من معرفة السلعة المعتمد عليها وبالتالي هذا يؤثر سلبا على مسار عملية التنمية ويكون الحل الأمثل لها تنويع الصادرات ويقصد بها توسيع أصنافها، وذلك لا بتزويد الأسواق الخارجية بالخدمات الأولية فحسب بل بمنتجات تم معالجتها وتحويلها وتصنيعها، ثم بالصناعات نصف جاهزة من الناتج المحلي. ومن جهة أخرى فان شدة التنويع في التركيب السلعي للإستراد وعدم التركيز على نوع محدد أو مجموعة معينة من السلع، سيؤثر على مسار التنمية الاقتصادية ويفقدها استقلاليتها. ومن جانب الواردات يكون عكس الصادرات أي يستغني عن منتجات بقدر ما ينظم إنتاجها في أراضيه أي ما يسمى بعملية إحلال الواردات.

❖ تنويع القاعدة التنافسية.

الاقتصادات الأكثر تنوعا هي التي تتحكم في المنتجات الأقل إنتاجا على المستوى الدولي، وهذا ما يزيد ويحسن من فرص تحقيق مكاسب تنافسية.

[1]- مرزوق أمال، أهمية التصنيع لتحقيق التنويع الإقتصادي، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقة الوطني حول: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية إستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل إنهيار أسعار، جامعة 8 ماي 1945، 26/25 أفريل 2017، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص4.

❖ **تنويع الأصول.**

أشار تقرير البنك الدولي عام 2011 إلى طريقة جديدة في قياس التنويع، إذ تقترح هذه الطريقة تقسيم أصول أي دولة إلى ثلاثة أنواع، الطبيعية، المنتجة وغير الملموسة. وتتضمن الأصول الطبيعية الموارد الأرضية، من غابات وأراضي ومراع، وتشير الأصول المنتجة إلى رأس المال المنتج، وهو يتضمن الاستثمارات المادية ورأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي، وتشير الأصول غير الملموسة إلى المؤسسات الوطنية وحكم القانون.

❖ **تنويع الأسواق.**

يحتل نفس القدر من الأهمية، فالاعتماد على سوق واحد يجعل الاقتصاد عرضة للمخاطر في حالة انخفاض الطلب على المنتجات وللتقليل من المساوئ يجب تنويع الأسواق، ففي حالة انخفاض الطلب في السوق يكون في الأسواق الأخرى أكثر استقرارا فالبلد الذي يصدر بكثرة يدل على قدرته على المنافسة الدولية.

❖ **تنويع الصادرات.**

هناك مجموعتين من الصادرات: صادرات المحروقات والصادرات الأخرى:

1- **صادرات المحروقات**: والتي تعتمد بشكل شبه كلي على صادرات النفط.
2- **صادرات الغير نفطية**: والتي تتمثل في: المواد الغذائية، مواد التجهيز الزراعية، مواد التجهيز الصناعية، السلع الاستهلاكية الغير الغذائية. ويتم تصديرها من خلال مجموعة من التحفيزات وتتمثل في: التحفيزات المالية، التحفيزات الجبائية للتصدير، التحفيزات الجمركية.[1]

لتحقيق اهداف التنويع الاقتصادي على الدول النفطية تفعيل جميع القطاعات والمستويات لإنجاح هذه العملية.

ثانيا: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي.

يقاس التنويع الاقتصادي بمؤشرات إحصائية عديدة، تتفاوت في كفاءتها وملاءمتها لأغراض القياس. ويعتمد بعض هذه المؤشرات على قياس ظاهرة التشتت (Dispersion) كمعامل الاختلاف، أو على قياس خاصية التركز (Concentration) كمؤشر جيني، أو على مفهوم التنوع (Diversification) كمعامل هيرفندال هيرشمان (Herfindahl – Hirschman Index) والذي يختصر بالشكل (H H I) ويعد أكثر شيوعا. وتعطى هذه المؤشرات مقاييس متقاربة في اتجاهاتها وتغيراتها عند تقديرها الكمي لظاهرة التنويع الاقتصادي. لذلك سيكتفى في هذه الدراسة بتطبيق معامل هيرفندال هيرشمان.

يعتمد معامل هيرفندال - هيرشمان على قياس تركيب وبنية المتغير ومدى تنوعه، ويستخدم لقياس التنويع في تركيب ظاهرة ما، ولإبراز التغيرات الهيكلية التي طرأت على مكوناتها. ويطبق هذا المعامل بصورة واسعة لقياس التنوع الاقتصادي.

[1]- قرود علي، كيحل عبد الباقي، الصادرات خارج المحروقات واثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر(دراسة قياسية للفترة 1990-2015)، ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول: بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، جامعة حمانة لخضر، 03-04 نوفمبر 2016، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص6.

وقد صمم هذا المعامل أصلا لقياس مقدار التركز في الصناعة أو في قطاع معين، واستخدم بتوسع من قبل المحاكم الأمريكية خلال الثمانينيات لقياس مدى الاحتكار في صناعة معينة أو قطاع معين. كما استخدم هذا المؤشر من قبل منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) لمعرفة مدى التنوع في قطاع التصدير. ويعرف (H H I) بالصيغة التالية:[1]

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{N}\left(\frac{x_i}{X}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث:

(N): عدد النشاطات.

(x_i): قيمة المتغير في النشاط (i).

(X): القيمة الإجمالية للمتغير في جميع النشاطات.

وتتراوح قيمة معامل هيرفندال – هيرشمان بين الصفر والواحد أي $(0 \leq H \leq 1)$. فإن كان صفرا كان هناك تنوع كامل في الاقتصاد (أي تساوي حصص النشاطات بعد نسبها مثلا إلى الناتج الكلي لجميع النشاطات)، وإذا كان واحد صحيح فإن مقدار التنويع يكون معدوما، وهي الحالة التي يكون فيها الناتج متركزا في نشاط من النشاطات الاقتصادية، بينما لا تسهم بقية النشاطات بأية حصة من الناتج المحلي الإجمالي. وتعد القيم المرتفعة لمعامل هيرفندال دليلا على ضعف الاقتصاد في توزيع نشاطاته بشكل متكافئ على عدد كبير من القطاعات أو المنتجات، وبالتالي حصرها في عدد قليل منها.

أما المتغيرات التي تطبق عليها مؤشرات التنويع، فهي أيضا عديدة، ومنها الناتج المحلي الإجمالي، والصادرات والواردات، والإيرادات الفعلية للحكومة، وإجمالي تكوين رأس المال الثابت، وقوة العمل...إلخ. وقد وضعت الأمم المتحدة للتنمية والتجارة في محاولتها لتحديد الدول الأقل نموا، معيارا لتنوع الاقتصاد يتكون من أربعة عناصر هي: مقدار إسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة إسهام العمل في الصناعة، ومقدار الاستهلاك الفردي من الكهرباء، ومقدار التركز في الصادرات.

[1] -Lapteacru, I. Assessing Lending Market Concentration in Bulgaria : The Application of a New measure of Concentration. The Journal of Comarative Economics, Vol. 9, N.1.2012 pp.79 – 102.

المبحث الثاني: الخيارات الاستراتيجية لتنويع الاقتصاد الجزائري وتجارب بعض الدول في مجال التنويع الاقتصادي.

نحاول في هذا المبحث رسم إطار لمعالم استراتيجية ملائمة لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، معتمدين في ذلك على القراءة التحليلية لمختلف السياسات والاستراتيجيات التي تبنتها بعض الدول، وكذا رؤى صندوق النقد الدولي.

المطلب الأول: الخيارات الاستراتيجية لتنويع الاقتصاد الجزائري.

أولا: نقاط ضعف تنويع الاقتصاد الجزائري.

إن إشكالية التنويع الاقتصادي في الجزائر وإخراجه من مصيدة التبعية للعائدات النفطية تنبع أساسا من الطابع غير المتجدد لهذا المورد الطبيعي، وعدم استقرار الوضعية الاقتصادية للجزائر نتيجة لتقلبات أسعاره على المستوى العالمي.

1- مشكل الدعم:

أشارت تقديرات الصندوق النقد الدولي إلى بلوغ تكلفة الدعم حوالي 14% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2015، وهذا الدعم غير عادل في معظمه، فعلى سبيل المثال تنفق أغنى 20% من الأسر على منتجات الوقود المدعمة أكثر مما تنفقه أفقر 20% من الأسر، بالإضافة إلى ذلك، يشجع الدعم الاستهلاك المفرط، ويمكن جعل النظام أكثر عدالة مع خفض تكلفته من خلال زيادة التخفيض التدريجي للدعم المعمم وإبداله بنظام للتحويلات النقدية يوجه بدقة إلى أقل الأسر دخلا .[1]

2- الاعتماد على النفط وغياب استراتيجية بعيدة المدى لتنويع الاقتصاد:

ظلت عوائد النفط تشكل المصدر الأساس لتمويل برامج التنمية و الإنفاق الاستثماري الحكومي في الجزائر خلال فترة طويلة من الزمن، ورغم ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي التي شهدها الاقتصاد في فترات ارتفاع أسعار النفط، إلا أن النتائج كانت ضعيفة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، كما أن لاقتصاد الجزائري لم يصل إلى مرحلة النمو المستدام، والسبب في ذلك الاعتماد التام على عوائد النفط وغياب استراتيجية للتنويع الاقتصادي.[2]

3- مشكل التمويل:

يتمثل هذا المشكل أساسا في قصور الادخار عن معدلات الاستثمار نتيجة انخفاض مستويات الدخل، وضعف السياسات والهياكل المالية والمصرفية القادرة على تعبئة المدخرات، ونشر الوعي الادخاري، زيادة على تحويل الفوائض المالية للخارج بسبب غياب المناخ الاستثماري المناسب، مما يؤدي إلى الاعتماد على أسلوب التمويل التضخمي، وتمويل الاستثمار طويل الأجل بالائتمان قصير الأجل.

---

[1]- صندوق النقد الدولي، النشرة الالكترونية، الجزائر يسعى لتنويع الاقتصاد وإعادة تشكيله في سياق انخفاض الإيرادات النفطية، 19 ماي 2016، ص03.

[2]- نوي نبيلة، معوقات التنمية المستدامة في الجزائر وحلول ما بعد الأزمة النفطية، ورقة بحثية قدمت في ايطار الملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعر المحروقات، جامعة البويرة- الجزائر، يومي 29- 30 نوفمبر 2016.

ثانيا: نحو نموذج اقتصادي متنوع.

من بين الخطوات المهمة التي يجب على الجزائر القيام بها لتحقيق التنويع الاقتصادي نجد:

1. تغيير نموذج النمو:

حيث ينبغي أن تقوم السلطات بتحويل نموذج النمو الجزائري الذي تقوده الدولة، والمعتمدة على الهيدروكربونات إلى نموذج أكثر تنوعا يقوده القطاع الخاص.

2. إجراء الضبط المالي:

من خلال تعبئة المزيد من الإيرادات الهيدروكربونية، لاسيما بتخفيض الإعفاءات الضريبية وتعزيز التحصيل الضريبي، واحتواء الإنفاق الجاري، والحد من الاستثمار العام مع إحداث زيادة كبيرة في مستوى كفاءته، وتقوية إطار الميزانية.

3. التوجه إلى قطاعات تتيح تنويع الاقتصاد الوطني:

بداية بإعطاء رؤية مستقبلية للاستثمار في الطاقات المتجددة، وتعزيز الاستثمار في القطاع الفلاحي، الذي يمكن من خلق مناصب شغل، ويعمل على تكثيف الإنتاج في عدد معتبر من المنتجات، كما يمكن أيضا تنويع الاقتصاد الوطني من خلال قطاعات أخرى كالزراعة الغذائية، الهندسة والدراسات، تكنولوجيات الإعلام والاتصال والسياحة المحلية.

4. تحسين بيئة الأعمال:

حسب إحصائيات البنك الدولي، احتلت الجزائر المرتبة 163 لسنة 2016، بعدما كانت تحتل المرتبة 161 سنة 2015، فيما يخص بيئة ممارسة العمال على المستوى الدولي من أصل 189 اقتصاد، إلا أنها تراجعت سنة 2017 إلى المرتبة 156، في هذه الحالة يجب على الحكومة إيجاد سبيل لتعزيز بيئة الأعمال من خلال خلق السياسات الصناعية والتجارية المواتية وإزالة العقبات البيروقراطية خصوصا للشركات المبتدئة، وبالمثل ينبغي على القطاع الخاص الانخراط في المبادرات الحكومية، وأخذ هذه المبادرات بعين الاعتبار عند قيادة جدول الأعمال لتنويع الاقتصاد.

المطلب الثاني: تجارب بعض الدول في مجال التنويع الاقتصادي.

هناك العديد من الدول النفطية التي بادرت في تبني استراتيجيات التنويع خاصة بعد ظهور أزمات في الآونة الأخيرة نتيجة التقلبات الحادة في أسعار المحروقات من بين هذه الدول:

أولا/ تجربة النرويج

العوامل التي ساعدت النرويج على نجاح النموذج النرويجي نذكر منها:

- ✓ التركيز منذ البداية على ضرورة السيطرة الوطنية على القرارات التي تمس اتجاه وزخم عمليات النفط.
- ✓ توفر إدارة حكومية عادلة ونزيهة وعلى درجة عالية من الكفاءة ليس فقط في قطاع النفط، وإنما جميع السلطات الحكومية بصورة عامة.
- ✓ التمسك بمبدأ التنويع بين الشركات لغرض تحسين شروط العقود من جهة، ولتحسين الكفاءة في عمليات التشغيل من الجهة الأخرى.

- ✓ تمهيد الطريق للمساهمة الوطنية من قبل القطاع الحكومي في عمليات النفط إما مباشرة من خلال امتلاك أسهم في امتيازات النفط أو بصورة غير مباشرة عن طريق تجهيز الخدمات والمعدات لعمليات النفط.
- ✓ التزام السلطات الحكومية منذ البداية بضرورة التمسك بتوازن معقول بين دول الشركات الوطنية من جهة ودور الشركات الدولية من جهة أخرى.
- ✓ النجاح في خلق تعاون بناء بين شركات النفط والسلطات الحكومية.
- ✓ التركيز على تحقيق اعلى نسبة ممكنة لاستخلاص النفط من المكامن، والنجاح في مضاعفة نسبة الاستخراج من 25 بالمئة إلى 45 بالمئة.
- ✓ التركيز على حماية البيئة والسلامة في كل عمليات النفط.
- ✓ تحقيق مستوى تقني عالي للأداء في قطاع النفط عن طريق البحث والتطوير وتطبيق النتائج في عمليات النفط على الساحل القاري النرويجي.[1]

ثانيا/ تجربة ماليزيا

شمل تنويع النشاط الاقتصادي الماليزي تدخلا كبيرا من طرف الدولة وذلك لتعزيز النمو في القطاعات المستهدفة، كما أنها اعتمدت على استراتيجية إحلال الواردات في قطاع الصناعات الثقيلة، وقد نجحت ماليزيا في عملية التنويع الاقتصادي من خلال:

- ✓ اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى قطاع التصدير مما أدى إلى تعزيز القاعدة الرأسمالية.
- ✓ التركيز على التنمية البشرية والرأسمالية عن طريق تدريب العاملين وتطوير مهارتهم من خلال صندوق يستهدف الشركات الصناعية وعدد من صناديق التعليم الأجنبي التي تدعمها الدولة.

وفي نفس الوقت استهدفت ماليزيا تنمية مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وباجتماع هذه العوامل تحقيق تنويع في صادراتها وذلك بمساهمة إيرادات الموارد الطبيعية والنفط لتحقيق هذا التحول، إضافة إلى سياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في إنجاح تنويع النشاط الاقتصادي.[2]

[1]- بن ناصر أمال و بور صاص وداد، أساليب إدارة الموارد النفطية لتخطي مأزق نقمة الموارد في البلدان المصدرة للمحروقات: الاقتصاد النرويجي نموذجا، مداخلة مقدمة ضمن فعليات الملتقى الوطني: حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار، جامعة 8 ماي 1945، 26/25 أفريل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

[2]- باهي موسى و شعابنية سعاد، التنويع الاقتصادي كخيار تنموي مستدام لمواجهة " لعنة النفط " في البلدان العربية المصدرة للنفط- عرض تجارب رائدة، المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار، جامعة 8 ماي 1945، يومي 25 و 26 أفريل، قالمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص ص 12-13.

ثالثا/ تجربة المملكة العربية السعودية

تعتمد المملكة العربية السعودية شأنها شأن أغلب الدول العربية في مداخيلها على المحروقات، حيث تشكل صادراتها 90 بالمئة من النفط بالرغم من ثرواتها الهائلة إلا أنها توجهت إلى سياسة التنويع الاقتصادي التي ساهمت في زيادة الناتج المحلي للملكة منذ انتهاجها. تبنت المملكة العربية السعودية خطط تنموية خماسية تمثلت في:

- ✓ تنويع الموارد الاقتصادية: وذلك من خلال تعزيز الاستثمارات العامة والخاصة بحيث تصبح المصدر الرئيسي للنمو الاقتصادي. والذي يزيد من الإنفاق الاستثماري في الناتج المحلي الإجمالي.
- ✓ التنويع في النشاطات الإنتاجية: وذلك من خلال: التنويع في الصادرات الغير نفطية، والتي تمثل في الكيماويات والمواد البلاستيكية والمواد الغذائية...الخ.[1]

رابعا/ تجربة الإمارات العربية المتحدة

تتميز الإمارات العربية المتحدة باقتصاد يعتمد بشكل كلي على القطاع النفطي من خلال إنتاج النفط الخام وتصديره إلى الأسواق العالمية، وقد أدركت خطورة هذا الوضع مما دفعها إلى بذل جهود في تنويع مصادر دخلها وتقليل الاعتماد على النفط بصورة كبيرة، ومن أهم القطاعات التي اعتمدت عليها الدولة في تحقيق هدف التنويع الصناعة التحويلية وقطاع التشييد والبناء وكذلك قطاع النقل والاتصالات. ومن أهم القطاعات:

- ✓ قطاع الطاقة الذي يلعب دورا هاما في قيادة عملية التنمية وقطاع الصناعات التحويلية نظرا لتوفر العديد من الصناعات.
- ✓ قطاع العقارات وخدمات الأعمال: باعتباره من الأنشطة ذات التأثير الأكبر على مجمل التطورات الاقتصادية، فالاستثمار في هذا المجال من ابرز المجالات التي يتجه نحوها القطاع الخاص.
- ✓ قطاع النقل والتخزين والاتصالات: أولته الدولة اهتماما متميزا حيث ساهم في تحقيق نجاحات عديدة على مستوى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدولة.
- ✓ قطاع السياحة: حيث حقق معدلات نمو تبلغ 10 بالمئة في المتوسط على مدار السنوات الخمس التي سبقت الأزمة المالية العالمية، وصلت الإيرادات السياحية في نهاية عام 2010 إلى 22.2 مليار دولار.
- ✓ قطاع الخدمات الحكومية: حيث بذلت الدولة جهدا كبيرا في تحسين الخدمات العامة، وذلك لإيمان الدولة بأن الإنسان هو الثروة الحقيقية من خلال الموارد البشرية وتوفير الخدمات الاجتماعية لكل فئات المجتمع هدف أساسي من أهداف التنمية، وذلك من خلال توفير الخدمات التعليمية والصحة وتوفير الرعاية الاجتماعية...الخ.

تعد من أكثر التجارب نجاحا في العالم، حيث تعد نموذجا يحتذى به لما حققه من تنويع في مصادر الدخل ولمساهمة القطاعات الغير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي.

[1]- باهي موسى وشعابنية سعاد، مرجع سبق ذكره، ص 15.

المبحث الثالث: آلية التنويع الاقتصادي في الجزائر ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

تسعى كل دولة سواء ريعية أو غير ريعية إلى تنويع اقتصادها، حيث تختلف سياسات التنويع من بلد إلى آخر، هناك من حققت أهدافها وهناك من لم تصل بعد إلى مستوى مقبول من التنويع، سنتطرق إلى بعض الآليات التي انتهجتها الجزائر للخروج من التبعية النفطية.[1]

المطلب الأول: آلية التنويع الاقتصادي في الجزائر.

هناك العديد من الآليات التي انتهجتها الجزائر في سبيل تحقيق تنويع اقتصادي والخروج من تبعية قطاع المحروقات في ظل انهيار أسعار النفط من أهمها ما يلي:

أولا/إجراءات ترقية الصادرات خارج المحروقات:

إن ترقية الصادرات خارج المحروقات تبقى من التحديات الكبرى التي تواجهها السلطات العمومية الجزائرية، ولهاذا الغرض عملت هذه السلطات على تسطير مجموعة من الاستراتيجيات التي من شأنها أن تساهم في النهوض بهذا القطاع، فهذا التفكير الجديد كان نتيجة الأزمة البترولية لعام 1986 أين انخفض سعر البترول إلى أدنى مستوى له مما اجبر السلطات بأن تهتم بتحسين أداء الاقتصاد الوطني في إطار محدد ألا وهو القطاع غير النفطي.[2]

1. **استراتيجية تحرير التجارة الخارجية:** عملت الحكومة على تحرير هذا القطاع بصفة تدريجية في إطار برنامج يسمى بالتعديل الهيكلي سنة 1989، حمل في طياته سلسلة من التدابير تمثلت في:
   - ❖ تخفيض عجز الميزانية: في البداية يمكن أن يتحقق هذا الخفض عن طريق تقليص الانفاق العام بما في ذلك الإعانات.
   - ❖ تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية العامة.
   - ❖ إعادة النظر في سياسة الدعم وتحديد الأسعار.
   - ❖ التحرير التدريجي للتجارة الخارجية.

ومن أجل تفعيل عملية تنفيذ تدابير برنامج التعديل الهيكلي عملت الحكومة على اتخاذ مجموعة إجراءات تمثلت في:

- ➢ القانون رقم 89-12 المتعلق بنظام الأسعار، يخضع لعدة مقاييس أبرزها حالة العرض والطلب.
- ➢ القانون رقم 90-16 المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 1990 وذلك من خلال: تبني نظام الوكلاء المعتمدين وتجار الجملة، والسماح للوكلاء المعتمدين وتجار المقيمة داخل التراب الوطني باستيراد البضائع من أجل إعادة بيعها على حالها مع إعفائهم من إجراءات مراقبة التجارة الخارجية والصرف.

---

[1]- قعيد لطيفة وقويدر كمال، سياسة التنويع الاقتصادي بدولة الإمارات العربية المتحدة، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي السادس: حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين خيارات والبدائل المتاحة، جامعة الشهيد حمه لخضر، 3/2 نوفمبر 2016، كلية العوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

[2]- مدوري عبد الرزاق، تحليل فعالية السياسات العمومية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة في الاقتصاد، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، وهران، الجزائر، 2012/2011، ص ص 209،210.

- المرسوم التنفيذي 37/91 المتعلق بشروط التدخل في مجال التجارة الخارجية، عمل على تحرير التجارة الخارجية بصورة فعلية على حساب الترخيصات والتدخلات الادارية.
- إعادة جدولة الديون.
- إلغاء التخصيص المركزي للموارد بالعملة الصعبة بموجب التعليمة رقم 24-20 المؤرخة في 1994/04/12.

وبالتالي إستراتيجية تحرير التجارة الخارجية التي اعتمدتها الجزائر تكشف لنا عن نية الحكومة في تبني مبادئ وقواعد اقتصاد السوق، حيث عملت جاهدة على الخروج من منهج الاحتكار الممارس على التجارة الخارجية إلى منهج حر يخضع لضوابط السوق.

2. سياسة سعر الصرف:

هذا نظام الصرف في الجزائر منذ سنة 1986 تعديلات عديدة، تزامنت أغلبتها مع الإصلاحات الاقتصادية، وكان الهدف منها إعطاء القيمة الحقيقية والداخلية والخارجية للدينار الجزائري قبل هذه التعديلات أدى إلى عجز الحساب الجاري الخارجي للدولة، وقد كان من وراء هذه التعديلات هو القضاء على هذا الحجز طريق ترقية الصادرات خارج المحروقات والإقلال من الواردات عن طريق إعطاء سعر حقيقي لقيمة الدينار يتناسب وهذا الهدف. [1]

3. الإجراءات الجبائية:

قامت السلطات باصطلاح النظام الجبائي وترشيد معدل الضريبة لتخفيف العبء الضريبي خارج قطاع النفط ولتضيق الوعاء الضريبي على التجارة الخارجية، وذلك من خلال إعفاء كلي أو جزئي على الصادرات من الضريبة على أرباح الشركات أو الضريبة على القيمة المضافة أو الضريبة على النشاط المهني. [2]

4. الإجراءات الجمركية:

اتبعت الجزائر سياسة لدعم الصادرات على المستوى الداخلي ترمي إلى تصدير المنتجات الوطنية بأسعار الوطنية بأسعار تنافسية، من خلال الإعفاء من الحقوق والرسوم الجمركية في إطار حوافز الأنظمة الجمركية التي يستفيد منها المصدرون.

[1]- بلقلة براهيم، آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي، رسالة ماجستير غير منشورة، في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2008-2009، ص48.

[2]- قاسمي لخضر، اثر الصادرات الغير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة مستقبلية حول تنويع الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، باتنة، الجزائر، 2014/2013، ص64.

ثانيا/ إجراءات متعلقة بالاستثمار

اعتبرت الجزائر أن الإعداد لفترة ما بعد النفط، بناء اقتصاد إنتاجي لابد أن يتم من خلال الكثير من الإصلاحات والخيارات تتمثل في:

1- إجراءات الاستثمارات الأجنبية المباشرة:[1]

أفرزت العولمة والتقدم التكنولوجي الكثير من التغيرات على الصعيد الدولي، كان أهمها الاستثمار الأجنبي المباشر، وأهم الاجراءات التي قامت بها الجزائر لتشجيع الاستثمار الأجنبي نذكر:

1.1. **إصدار قانون النقد والقرض في 1990:** دعا قويا باتجاه تحرير التجارة الخارجية وحرية تنقل رؤوس الأموال لتمويل المشاريع الاقتصادية، وترخيص الغير مقيمين بتحويل رؤوس أموالهم إلى الجزائر.

1.2. **قانون تطوير مناخ الاستثمار والياته لسنة 2001**: الجديد في هذا القانون هو تطوير مفهوم الاستثمار ليشمل عمليات الخوصصة بالإضافة إلى إنشاء شباك موحد على شكل وكالة وطنية لتطوير الاستثمارANDI.

2- تشجيع القطاع الخاص:

افرد المشروع الجزائري في إطار ترقية الاستثمار لمتعاملي القطاع الخاص امتيازات مختلفة عينية وجبائية ومالية لحثهم على المساهمة في التنمية الوطنية، نوضحها في الآتي:[2]

1.1. **امتيازات عينية:** ترتبط بالعقار الصناعي والتجهيزات والمواد الأولية، فالمستثمر الخاص الذي تم قبول مشروعه الإنتاجي من قبل الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، تمنح له مساحة أرضية لإقامة مصنعه أو وحدته الإنتاجية، مع إمكانية استفادته من التجهيزات والمواد الأولية عن طريق الغرفة الوطنية للتجارة.

1.2. **امتيازات جبائية:** بغرض تخفيض الضغط الضريبي على القطاع الإنتاجي، ولأجل تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار، فقد قدمت له امتيازات جبائية مختلفة تتضمن إعفاءات كلية أو جزئية من الضرائب والرسوم شبه جبائية.

1.3. **الامتيازات المالية:** وتقترن بالتخفيض في معدل الفائدة على القروض البنكية الممنوحة لتجسيد المشاريع الاستثمارية الخاصة.

[1]- رحالية بلال، جابر مهدي، تنمية الصادرات خارج المحروقات كآلية للإقلاع الاقتصادي في الجزائر بين الواقع والتحديات –حالة الجزائر-، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، 30/29 نوفمبر 2016، جامعة اكلي محند، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص13.

[2]- شيخي بلال، رحيم سعيد، حتمية تفعيل دور القطاع الخاص وتحسين مناخ الأعمال لإنجاح السياسة التنموية في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، 30/29 نوفمبر 2016، جامعة آكلي محند، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص6.

3- تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

شهد قطاع (م ص م) في الجزائر وتيرة نمو متسارعة نتيجة لانتهاج اقتصاد السوق الذي يقوم على القطاع الخاص والتي تعتبر الم ص و م القاعدة الأساسية له، كما أن الدولة أولت أهمية كبيرة لهذا القطاع بالنظر إلى مساهمته المعتبرة في مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية، وتجلت هذه الأهمية في استحداث هيئات واعتماد برامج لدعم وترقية هذه المؤسسات مما أدى إلى حدوث زيادة ملحوظة في عدد هذه المؤسسات.[1]

اختلفت التعاريف المعطاة للم ص م وذلك لاختلاف المعايير التي تقوم عليها هذه التعاريف ويمكن تلخيص تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التشريع الجزائري في الجدول التالي:

الجدول رقم(01): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

نوع المؤسسة / المواصفات	متوسطة	صغيرة	مصغرة
عدد العمال	250 – 50	49 - 10	9 – 1
رقم الأعمال دج	200 مليون – 2 مليار	200 مليون	20 مليون
الحصيلة السنوية	100 – 500 مليون	100 مليون	10 مليون

المصدر: الجريدة الرسمية، القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2001، ص6.

المطلب الثاني: مساهمة التنويع الاقتصادي في الناتج المحلي الاجمالي.

1- مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي:

مازالت الزراعة في الجزائر تعتمد في أغلبها على الطرق التقليدية، الأمر الذي أثر كثيرا على إنتاجية القطاع، الذي يشهد اليوم تدهورا حادا بفعل غياب الخطط التنموية وضعف الاستثمارات، كما يشهد عزوف الشباب عن ممارسة الأنشطة الفلاحية التي تتطلب بذل جهد عضلي كبير مقارنة بالقطاعات الأخرى من جهة، وكذا بسبب تدنى الأجور من جهة أخرى، مما سبب ذلك تنقل العمالة إلى القطاع الخدماتي، والجدول (02) يبرز مدى مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي.

[1]- فراح رشيد، زميت الخير، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة التنويع الاقتصادي، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، 30/29 نوفمبر 2016، جامعة آكلي محند، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص6،7.

الجدول (02): الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي في الدول المغاربية الثلاث (بالأسعار الجارية)

البلدان	الناتج المحلي الإجمالي			الناتج الزراعي الإجمالي		
	2011	2012	2013	2011	2012	2013
الجزائر	199.416,64	207.821,72	209.415,56	16.242,60	18.334,02	20.573,39
تونس	46.430,80	46.430,80	45.611,00	3.800,84	3.800,84	3.800,84
المغرب	91.769,96	88.960,60	95.167,26	13.144,87	11.885,52	14.776,67

المصدر: بالاعتماد على معطيات الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، 2014.

يبين الجدول مدى ضعف الإيرادات المتأتية من المداخيل الزراعية في الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للجزائر، إذ سجلت نسبة 9.8% سنة 2013 ويتغير قدره 1% عن النسبة المسجلة في 2012، إذ تعتبر النسبة الأضعف ما بين الدول المغاربية الأخرى مقارنة بالمساحة الكلية الصالحة للزراعة من بلد لأخر، إذ تقدر نسبة الأراضي المزروعة فعلا في الجزائر ب 17.39% من الحجم الإجمالي للأراضي الصالحة للزراعة والمقدرة ب 414.320 كلم²،[1] غير أن نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي تونس سجل نسبة 8.33% سنة 2013 مقارنة بالحجم المحدود للأراضي الصالحة للزراعة من جهة وكذا الأوضاع السياسية التي مر بها البلد في تلك الفترة تعتبر نسبة مقبولة نوعا ما، أما المغرب فقد سجلت النسبة الأكبر والمقدرة ب 15.52% سنة 2013 فقط بتزايد قدره 2.16% عن النسبة المسجلة في 2012 والمقدرة ب 13.36%.

2- مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي:

تعتبر الصناعة الاستخراجية وكذا التحويلية العصبين الرئيسين في الاقتصاد الوطني والمرتبطان مباشرة بقطاع النفط والقطاعات الفرعية التابعة له، لذا يجب على الحكومة تنويع المنتجات الصناعية من خلال:[2]

- ترقية الاستثمارات وتعبئة المدخرات المحلية والدولية من أجل تحقيق التنمية الصناعية.
- تقوية القدرات الصناعية الوطنية الخاصة في مجال استغلال و تحويل المواد المحلية.
- تأهيل وتحديث المؤسسات، مع اعتماد معايير الجودة في التسيير و الإنتاج.
- ترقية الابتكار وتحسين الموارد البشرية المستخدمة في العملية الإنتاجية.

[1]- المنظمة العربية لتنمية الزراعية، " الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية "، الخرطوم، 2014.
[2]- تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "نشرة الإحصاءات الصناعية للبلدان العربية"، للفترة 2006-2012.

والجدول الموالي يبرز أهمية القطاعين في تحقيق الاقتصادية للوطن.

الجدول رقم (03): مساهمة الصناعات الاستخراجية والتحويلية في الاقتصاد الوطني.

	صناعات استخراجية دولار أمريكي	صناعات تحويلية دولار أمريكي	مساهمة الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي (%)	مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي (%)
2006	1346.2	137.2	47.4	4.2
2007	1315.3	138.5	45.7	4.1
2008	1253.1	141.9	46.9	3.7
2009	1135.7	147.4	33.1	4.7
2010	1093	147.4	36.2	4.2
2011	1040.9	149.6	37.6	3.7
2012	1108.7	150.6	35.6	4.2

المصدر: تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا "نشرة الإحصاءات الصناعية للبلدان العربية" للفترة 2006-2012.

يتبين من الجدول مدى ضعف الصناعات التحويلية في المساهمة في الناتج المحلي مقارنة بالصناعات الاستخراجية، إذ لا تتعدى مساهمتها نسبة 5% في الناتج المحلي الإجمالي، بينما تستحوذ الصناعات الاستخراجية على ما نسبته 47% على العموم.[1]

كما يجب إعطاء أهمية كبيرة للقطاع الخاص، من خلال تحريره من القيود المفروضة عليه مع المساهمة أكثر في تنشيط الاستثمارات المحلية والأجنبية الفاعلة في الميدان، وذلك عن طريق تذليل العقبات التي تواجه أرباب الأعمال الأجانب والمحليين المساهمين في العملية الإنتاجية للاقتصاد ككل، بالإضافة إلى التشجيع على الابتكار والإبداع المساهمان في رفع الإنتاجية من خلال الاهتمام أكثر بتكوين وإعادة رسكلة رأس المال البشري.[2]

3- مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي:

ساهم قطاع الخدمات بأكثر من 42% من إجمالي الناج المحلي كقيمة مضافة في الاقتصاد الوطني خلال سنة 2012، فهو بذلك قطاع جد مهم لتحقيق الإقلاع الاقتصادي، إذ بإمكانه تعويض جزء هام من الخسارة المرتقبة لأسعار النفط، غير هذا القطاع مازال يشهد عدة عراقيل ترتبط بضعف التسيير والتنظيم الذي يتطلبه هذا القطاع خاصة فيما يتعلق بجذب الاستثمارات المختلفة التي تساهم في جلب العملة الصعبة للخزينة العمومية، إذ أصبحت بعض الدول السياحية في العالم مثل الولايات الأمريكية المتحدة والدول الأوروبية تحقق دخلا كبيرا من السياحة.[3] والجدول الموالي يوضح نسبة مساهمة هذا القطاع في الاقتصاد الوطني مقارنة مع كل من تونس والمغرب.

[1]- بلقاسم العباس، وشاح رزاق، "رأس المال البشري والنمو في الدول العربية"، سلسلة الخبراء، المعهد العربي للتخطيط، العدد46، 2011، ص19.

[2]- عامر عيساني: الاهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة باتنة، 2010، ص89-90.

[3] -CNES é «la configuration du foncier en Algérie, une contrainte au développement économique », 24éme session Plénière, pp60-64.

الجدول رقم (04): القيمة المضافة لقطاع الخدمات (%من إجمالي الناتج المحلي).

	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الجزائر	31.78	33.73	33.86	41.58	39.96	40.73	42.18	41.85
تونس	60.57	59.42	57.69	60.60	60.80	59.47	59.68	61.41
المغرب	55.95	58.95	55.04	55.01	54.98	54.28	55.26	54.89

المصدر: الاعتماد على قاعدة بيانات البنك العالمي، من خلال الموقع الرسمي.

يتبين من الجدول أهمية قطاع الخدمات في الاقتصاد التونسي، إذ يتعدى نسبة 60% على العموم في مساهمته في القيمة المضافة للاقتصاد، كما أن المغرب يحتل المرتبة الثانية بنسبة مساهمة قدرت ب أكثر من 54%، إلا أن نسبة مساهمة قطاع الخدمات ي الاقتصاد الجزائري تعتبر الأضعف ما بين الدول المغاربية الأخرى والتي تستقر عند معدل متوسط يقدر ب 40%، ويرجع ذلك إلى إهمال هذا القطاع من طرف القائمين عليه بسبب فترة الرواج التي عرفتها أسعار النفط في تلك الفترة، وغياب الخطط الاستراتيجية لتنمية قطاع الخدمات من طرف صناع القرار من جهة اخرى.

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى مفهوم التنويع الاقتصادي، أهميته وأهدافه و إلى مؤشرات قياسه كما تطرقنا إلى الخيارات الاستراتيجية لتنويع الاقتصاد الجزائري وتجارب بعض الدول في مجال التنويع الاقتصادي وفي الأخير تطرقنا إلى آلية التنويع الاقتصادي في الجزائر ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

فالطبيعة الريعية التي يتميز بها الاقتصاد الجزائري، وتبعيته المطبقة لمورد النفط جعلت منه مرتعا للأزمات والمخاطر المرتبطة بهذا المورد من انخفاض في الأسعار، إمكانية النضوب... وغيرها، فأصبح بذلك هذا الاقتصاد رهينا بمدى تذبذبات عائدات النفط وتحركاتها سواء في الاتجاه السلبي أو الإيجابي، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة تفعيل التنويع الاقتصادي عن طريق إشراك مختلف القطاعات الاقتصادية في النشاط الاقتصادي، فضلا عن عملية التنسيق بين هاته القطاعات بما يخدم أهداف التنمية والاستقرار الاقتصادي.

ومن خلال دراستنا النظرية للناتج المحلي الإجمالي والتنويع الاقتصادي في الفصلين السابقين سنقوم بدراسة قياسية لمدى تأثير التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفصل الموالي.

الفصل الثالث:

دراسة قياسية لتأثير التنويع الاقتصادي على الناتج المحلي الإجمالي.

تمهيد :

بعد الدراسة النظرية للتنويع الاقتصادي والدراسة النظرية للنمو الاقتصادي، في الفصول السابقة، محاولة في هذا الفصل تحليل كل من التنويع والنمو الاقتصادي في الجزائر وإعطاء صورة قياسية لأثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)، وذلك بالاعتماد على ما تمليه علينا نظرية الاقتصاد القياسي من معايير عندما يتعلق الأمر ببناء النماذج الاقتصادية، وحتى يكون النموذج مقبول من الناحية الإحصائية والاقتصادية والقياسية لابد من تتبع مراحل البحث وفق منهجية الاقتصاد القياسي، وللإلمام بهذه الجوانب سنتطرق في هذا الفصل إلى مبحثين كالآتي:

المبحث الأول: التحليل القياسي للنموذج.

المبحث الثاني: الدراسة الإحصائية والإقتصادية والقياسية للنموذج المقدر.

المبحث الاول: التحليل القياسي للنموذج.

سنحاول دراسة أثر المتغيرات المستقلة والمرتبطة بالقطاعات (الزراعة، الصناعة، الخدمات) أما المتغير التابع فيرتبط بالناتج المحلي الإجمالي. كما سنعتمد في هذه الدراسة على قاعدة البيانات البنك الدولي وباستعمال البرنامج القياسي Eviews 8.1 .

المطلب الاول: توصيف وتحديد متغيرات النموذج.

يعتبر صياغة لنموذج القياسي من أهم مراحل بناء النموذج وقبل التعرف على مختلف الرموز للمتغيرات المستعملة في الدراسة نقومو بعرض الشكل الرياضي للدالة المراد دراستها وهو كالآتي:

$$PIB= f(AGR , IND ,SER)$$

بغية دراسة هذه الدالة وتغيراتها نقوم باستخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد الذي يساعدنا في تقدير النموذج القياسي والصيغة الرياضية لنموذج المراد دراسته هي كالآتي:

$$PIB_i = \beta_0 + \beta_1 \mathrm{AGR} + \beta_2\ \mathrm{IND} + \beta_3 \mathrm{SER} + \mu_i$$

المتغير التابع: يتمثل في الناتج المحلي الإجمالي ويرمز له ب PIB

المتغيرات المستقلة:

- القطاع الزراعي ويرمز له بالرمز AGR
- القطاع الصناعي ويرمز له بالرمز IND
- القطاع الخدمات ويرمز له بالرمز SER
- $\beta_3 , \beta_2 , \beta_1 , \beta_0$ ، تمثل معلمات النموذج.
- μ_i يمثل المتغير العشوائي و الذي ينوب عن بعض المتغيرات التي لم تدرج في النموذج .

المطلب الثاني: دراسة تطورات متغيرات الدراسة.

1- دراسة تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1990-2016

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات الإقتصادية التي تعتمد عليها الدولة والذي يمثل قيمة السلع والخدمات المنتجة داخل الوطن سواء كانت وطنية أو أجنبية خلال فترة زمنية معينة والشكل التالي يبين تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (1990 – 2016):

الشكل رقم(03): دراسة تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.

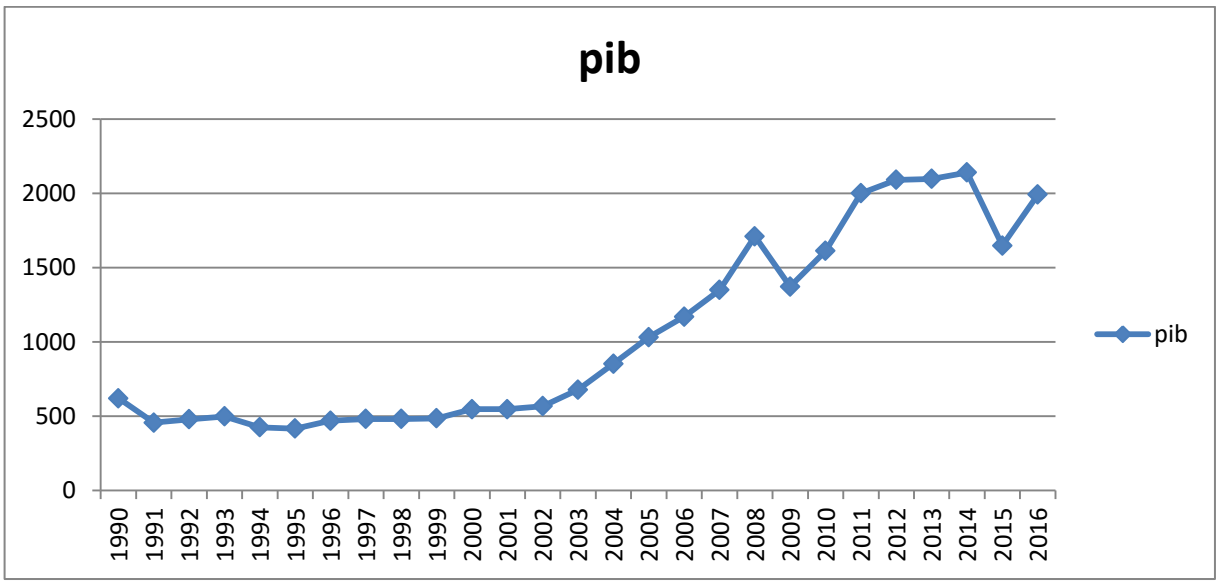

المصدر: من إعداد الطالب بإستعمال برنامج EXCEL.

2- دراسة تطور الناتج قطاع الزراعة في الجزائر خلال الفترة 1990-2016

يعتبر القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني من أهم القطاعات الاقتصادية حيث يساهم بأعلى نسبة من الناتج المحلي الإجمالي بحيث يكون له الدور الرائد في تحقيق الأمن الغذائي المحلي والمساهمة في الأمن العالمي. كما يتكون القطاع الزراعي من قطاع الزراعة، قطاع الغابات، وقطاع الثروة الحيوانية. ويعد القطاع الزراعي من القطاعات الاقتصادية على الاطلاق من حيث الموارد الاقتصادية. والشكل التالي يبين تطور قطاع الزراعة في الجزائر للفترة (1990 – 2016):

الشكل رقم(04): دراسة تطور قطاع الزراعة في الجزائر.

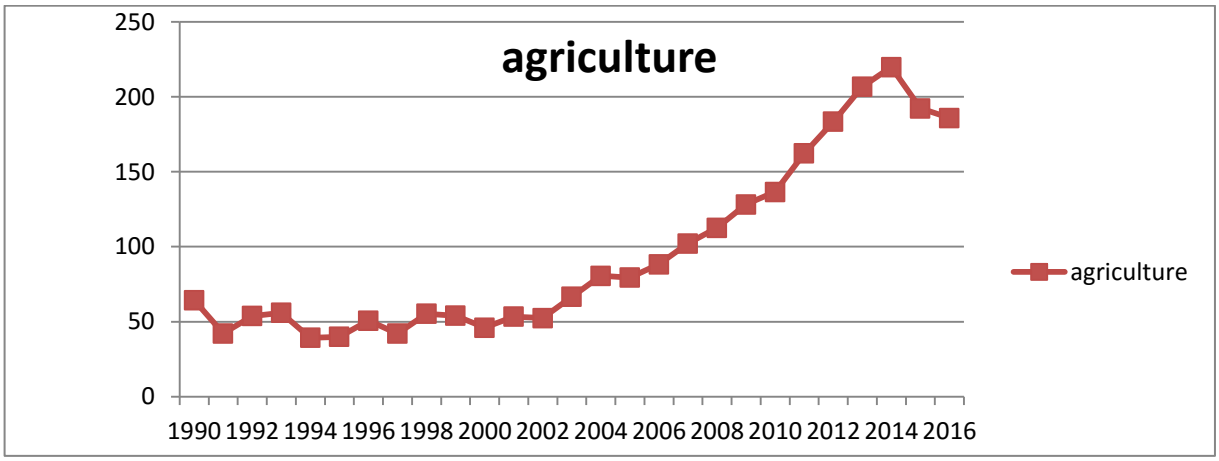

المصدر: من إعداد الطالب بإستعمال برنامج EXCEL.

3- دراسة تطور الناتج قطاع الصناعة في الجزائر خلال الفترة 1990-2016

الصناعة هي مجموعة المشاريع والمؤسسات الموجودة في الاقتصاد الوطني والتي تعمل على تصنيع المواد الموجودة في الطبيعة إبتداءا من تصنيع المنتجات الزراعية والأدوات والأجهزة الكهربائية والإلكترونية من خلال مؤسسات صنع الأدوات والأجهزة الإلكترونية بالإضافة إلى منشآت الخدمة الصناعية وأعمال الصناعة والإصلاح. وتنبع أهمية القطاع الصناعي من كونه يشكل المصدر والباعث المحرك لبقية القطاعات الاقتصادية الأخرى في الاقتصاد الوطني. والشكل التالي يبين تطور قطاع الصناعة في الجزائر للفترة (1990 – 2016):

الشكل رقم(05): دراسة تطور قطاع الصناعة في الجزائر.

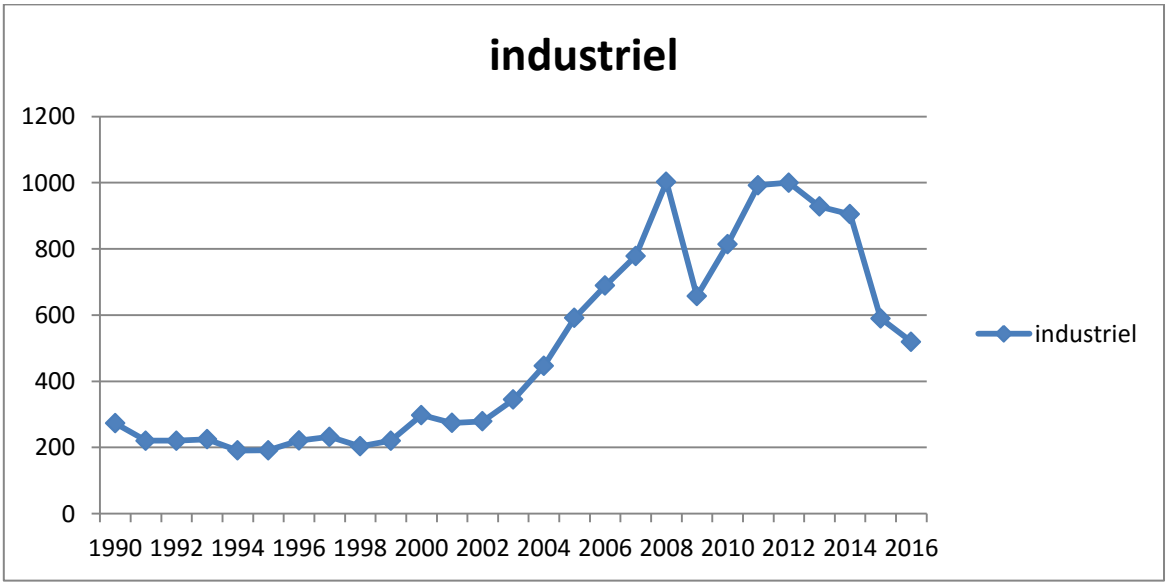

المصدر: من إعداد الطالبة بإستعمال برنامج EXCEL.

4- دراسة تطور قطاع الخدمات في الجزائر خلال الفترة 1990-2016

يحتل هذا القطاع المرتبة الثانية من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، ويشتمل هذا القطاع على قطاعات النقل، المواصلات، الإتصالات، الطرق، القطاع الصحي، قطاع التعليم...إلخ. ويعتبر قطاع الخدمات أحد أهم مفاصل الاقتصاد كما يمثل مرتكزا هاماً بوصفه أحد قطاعات البنية التحتية في البلاد بجانب القطاع الزراعي والصناعي، وما يميز قطاع الخدمات إرتباطه الوثيق بحياة المواطنين ومتطلبات تلك الحياة. والشكل التالي يبين تطور قطاع الخدمات في الجزائر للفترة (2016 – 1990):

الشكل رقم(06): دراسة تطور قطاع الخدمات في الجزائر.

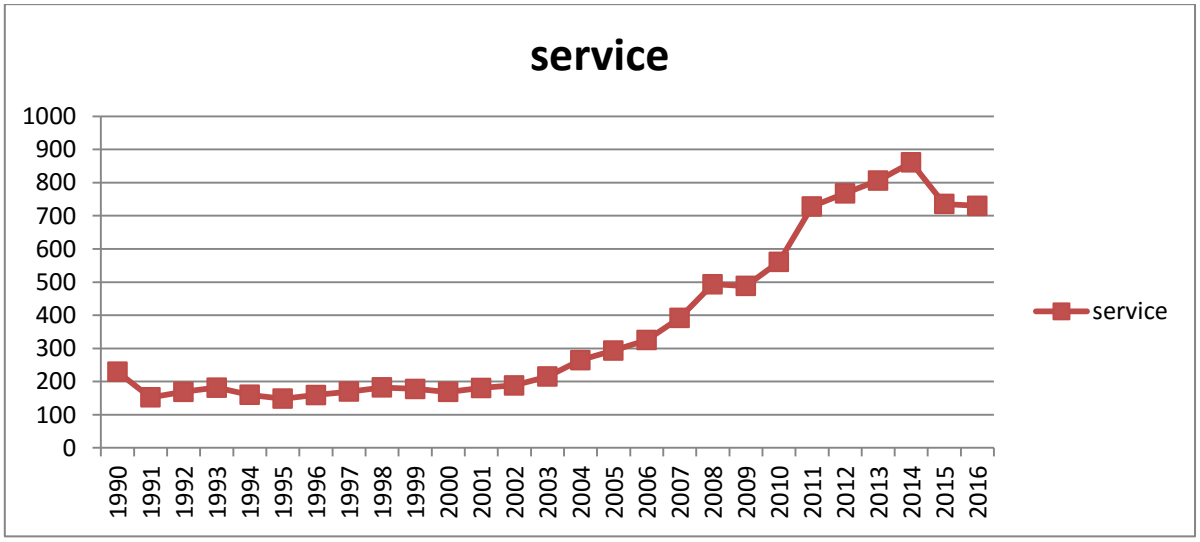

المصدر: من إعداد الطالبة بإستعمال برنامج EXCEL.

المطلب الثالث: تقدير النموذج القياسي.

بغية تقدير النموذج القياسي المعبر عن العلاقات الاقتصادية نستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية MCO والتي تعطي مقدرات خطية غير متحيزة. ويقودنا ذلك إلى معرفة المعايير للحكم على جودة هاته المقدرات. إذ تعتبر طريقة المربعات الصغرى من أحسن الطرق لتقدير النماذج الخطية وذلك لما تمتاز به من خصائص وفرضيات للتقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

1) خصائص المربعات الصغرى العادية:

1- خاصية عدم التحيز:

التحيز هو الفرق بين مقدرة ما ووسط توزيعها فإذا اختلف هذا الفرق عن الصفر نقول أن المقدر متحيز، أما بالنسبة لمقدرات طريقة المربعات الصغرى فهي تحقق ما يلي:

$$E(\widehat{\beta\imath}) = \beta i \qquad i= 0,1 ,2.....k$$

وبالتالي $\widehat{\beta\imath}$ مقدر غير متحيز لـــ βi

2- خاصية الاتساق:

نقول بأن المعلمات هي مقدرات متسقة إذ تحقق ما يلي:

- قيم المعالم تقترب من قيم معالم الحقيقية وذلك كلما كبر حجم العينة.
- قيمتي التحيز والتباين تقتربان أو تساويان الصفر كلما إقترب حجم العينة ما لا نهاية أي:

$$\lim_{n\to\infty}(\widehat{\beta}) = \beta \qquad \lim_{n\to\infty} E(\widehat{\beta}) = b$$

$$\lim_{n\to\infty} var(\widehat{\beta}) = 0 \qquad \lim_{n\to\infty} var(\widehat{\beta}) = b$$

وإذا تحقق هذين الشرطين نقول أن $\widehat{\beta}$ هو مقدر متسق ل β

3- خاصية أصغر تباين:

يقصد بأقل تباين ممكن للمقدرات عندما يكون تباين$\widehat{\beta\imath}$ أقل من تباين أي قيمة مقدرة أخرى أي:

$$var(\widehat{\beta\imath}) < var(\overline{\beta}_\imath) \qquad ,\mathrm{i} = 0,1,2,\cdots\cdots \mathrm{k}$$

حيث:

$\overline{\beta}_\imath$: هي القيمة المقدرة الأخرى ل $_i$.

2) فرضيات النموذج الخطي المتعدد:

عند إستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير النموذج الخطي المتعدد فإنه يجب توفر الفرضيات التالية:

- ✓ **الفرضية 01:**وجود علاقة خطية بين المتغير التابع Y والمتغيرات المستقلة، أي أن Y هو دالة خطية للمتغيرات المفسرة.
- ✓ **الفرضية 02:** القيمة المتوقعة أو متوسط القيمة للمتغير العشوائي تساوي الصفر، أي:

$E(\mu_i) = 0 \qquad ,\forall i$

- ✓ **الفرضية 03:** تجانس تباين الأخطاء أو تباين المتغير العشوائي يكون ثابت أي:

$$var(\mu_i) = E(\mu_i^2) = \sigma_u^2$$

- ✓ **الفرضية 04:** عدم وجود إرتباط ذاتي بين الأخطاء أي:

$$cov(U_iU_j) = E(U_iU_j) = 0 \qquad ,\forall i \neq j$$

- ✓ **الفرضية 05:** إستقلال المتغير العشوائي عن المتغيرات المستقلة أي:

$$cov(U_iX_i) = E(U_iX_i) = 0$$

✓ **الفرضية 06:** المتغير العشوائي موزع توزيع طبيعي:

$U_i \rightarrow N(0\,,\sigma^2)$

بعد إدخال بيانات متغيرات الدراسة المتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي ومتغيرات التنويع الاقتصادي في البرنامج الإحصائي Eviews تحصلنا على نتائج تقدير النموذج انطلاقا من الملحق رقم (01) كما يلي:

الجدول رقم 05: تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

Dependent Variable: PIB
Method: Least Squares
Date: 04/15/19 Time: 20:05
Sample: 1990 2016
Included observations: 27

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	19.33832	38.85672	0.497683	0.6234
AGRICULTURE	0.798119	2.356590	0.338676	0.7379
INDUSTRIE	0.781043	0.102494	7.620358	0.0000
SERVICES	1.541682	0.609871	2.527881	0.0188

R-squared	0.987964	Mean dependent var	1045.479
Adjusted R-squared	0.986394	S.D. dependent var	639.7562
S.E. of regression	74.62346	Akaike info criterion	11.59874
Sum squared resid	128079.2	Schwarz criterion	11.79072
Log likelihood	-152.5830	Hannan-Quinn criter.	11.65583
F-statistic	629.3200	Durbin-Watson stat	1.514803
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews.

من الجدول رقم (05) يمكن كتابة الصيغة النهائية للنموذج كما يلي:

PIB = 19.33832 + 0.798119 AGR + 0.781043 IDS + 1.541682 SER

t_c : (0.4976) (0.3386) (7.6203) (2.5278)

$\delta_{\widehat{\beta}_i}$: (38.8567) (2.3565) (0.1024) (0.6098)

DW= 1.51 R^2= 0.987 $\overline{R^2}$ = 0.986

$\sum \varepsilon_i{}^2$= 128079.2 n = 27 F_c= 629.320

حيث أن:

R^2**:** يمثل معامل التحديد .

$\overline{R^2}$**:** يمثل معامل التحديد المصحح.

F_c: وتمثل احصائية معامل فيشر لمعالم المقدرة.

DW: إحصائية دوربن واتسون.

$\sum \varepsilon_i{}^2$: مجموع مربعات الأخطاء .

n: عدد المشاهدات.

tc: وهي إحصاءة ستودنت المحسوبة للمعالم المقدرة.

المبحث الثاني: الدراسة الإحصائية والإقتصادية والقياسية للنموذج المقدر.

تتمثل هذه الدراسة في التحليل الاحصائي والاقتصادي والقياسي للنموذج وذلك بإجراء مجموعة من الاختبارات لمعرفة مدى صلاحية النموذج من منظور منطق النظرية الاقتصادية ومدى صلاحيته من الناحية القياسية وإستخدامه في عملية التنبؤ.

المطلب الأول: التحليل الاحصائي للنموذج المقدر.

1-1- اختبار المعنوية الفردية للمعالم المقدرة:

بافتراض أن المتغير العشوائي μi موزع توزيعا طبيعيا، ومع وجود الفرضيات السابقة لنموذج الخطي العام فإن:

$$tc = \frac{\widehat{\beta_\iota} - \beta i}{\left(\frac{\sqrt{\sum \mu_i{}^2}}{n-k}\right)\sqrt{C_{ii}}} = \frac{\widehat{\beta_\iota} - \beta_i}{\sqrt[s]{C_{ii}}}$$

وبما أن β_i تساوي صفرا وهذا ما تنص عليه فرضية العدم فإن صيغة حساب قيمة t تكون كما يلي:

$$tc = \frac{\widehat{\beta_\iota}}{\sqrt[s]{cii}}$$

فإذا كانت القيمة المطلقة ل t الحسابية أكبر من القيمة المطلقة ل t الجدولية وبمستوى معنوية معين فأننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة وهي أن βi لا تساوي صفرا أي أن المتغير المستقل يؤثر على المتغير التابع، وإذا كانت قيمة βi تساوي صفرا فهذا يعني أن المتغير المستقل ليس له تأثير على المتغير التابع .

والجدول التالي يوضح معنوية كل معلمة في النموذج:

الجدول رقم (06): نتائج معنوية كل معلمة في النموذج.

المقدرات	المعاملات	t_{cal}	$t_{n-k-1}^{\propto\%}$	prob
الثابت	β_0	0.497	2.069	0.6234
AGR	β_1	0.338	2.069	0.7379
IND	β_2	7.620	2.069	0.0000
SER	β_3	2.527	2.069	0.0188

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على الجدول رقم (05).

ولإجراء هذا الاختبار نقوم بمقارنة احصاءة ستيودنت المحسوبة مع الجدولية عند مستوى معنوية 5%، وفقا للفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0: \beta_i = 0 \\ H_1: \beta_i \neq 0 \end{cases}$$

حيث:

$\boldsymbol{H_0}$: تمثل فرضية العدم وتعني أن المعلمة ليس لها معنوية إحصائية.

$\boldsymbol{H_1}$: تمثل فرضية البديلة وتعني أن المعلمة لها معنوية إحصائية.

من خلال الجدول نلاحظ ما يلي:

$\left|T_{cal\beta_0}\right| < t_{n-k-1}^{\alpha\%}$ وبالتالي نقبل H_0 ونرفض H_1، ومنه β_0 ليس لها معنوية إحصائية.

$\left|T_{cal\beta_1}\right| < t_{n-k-1}^{\alpha\%}$ وبالتالي نقبل H_0 ونرفض H_1، ومنه β_1 ليس لها معنوية إحصائية.

$\left|T_{cal\beta_2}\right| > t_{n-k-1}^{\alpha\%}$ وبالتالي نرفض $_0$ ونقبل H_1، ومنه β_2 لها معنوية إحصائية.

$\left|T_{cal\beta_3}\right| > t_{n-k-1}^{\alpha\%}$ وبالتالي نرفض H_0 ونقبل H_1، ومنه β_3 لها معنوية إحصائية.

1-2- اختبار المعنوية الإجمالية للنموذج:

لاختبار المعنوية الإجمالية للنموذج يستخدم اختبار Fisher، تبعا للفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0: \beta_0 = \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = 0 \\ H_1: \exists \beta_i / \ \beta_i \neq 0 \quad , \ i = \overline{0,3} \end{cases}$$

حيث:

H_0: تمثل فرضية العدم وتعني أن النموذج ليس له معنوية كلية.

H_1: تمثل الفرضية البديلة و تعني أن النموذج له معنوية كلية أو يوجد على الأقل متغير مستقل واحد له تأثير على المتغير التابع.

و لإيجاد قيمة **F** المحسوبة نستخدم:

$$F_{cal} = \frac{RSS/K-1}{ESS/N-K} \text{ أو } \frac{R^2}{1-R^2} * \frac{N-K}{K-1}$$

ويتم إيجاد قيمة F الجدولية من خلال تحديد درجات حرية الإنحدار أي $(K-1)$ و درجات حرية الخطأ أي$(N-K)$ وتحديد مستوى معنوية α، $F_{cal} = \left(F_{k-1,n-k,\alpha}\right)$.

وبمقارنة F المحسوبة و F الجدولية نقبل أو نرفض H_0 و H_1.

- لدينا إحصائية فيشر المحسوبة من خلال **الجدول رقم(05)** $F_{cal=629.32}$

أما إحصائية فيشر المجدولة عند مستوى معنوية 5% هي كالآتي:

$F_{(3,23)=3.01}^{0.05}$

بما أن: $F_{tab} < F_{cal}$ فإننا نرفض H_0 ونقبل H_1 وبالتالي يوجد على الأقل متغير مستقل واحد له تأثير على المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) ومنه النموذج له معنوية كلية.

المطلب الثاني: التحليل الإقتصادي للنموذج المقدر.

- R^2= 0.9879: تدل قيمة معامل التحديد على أن النموذج الانحدار الخطي المتعدد المقترح يمثل العلاقة محل الدراسة تمثيلا جيدا، حيث أن 98.79% من التغيرات التي تحدث في الناتج المحلي الإجمالي هي ناتجة عن التغيرات في المتغيرات المستقلة، وتبقى 1.21% لعوامل الغير المشخصة يمثلها المتغير العشوائي.
- إشارة معلمة قطاع الزراعة موجبة وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي والقطاع الزراعي (AGR). وهذه النتيجة تتفق مع منطق النظرية الاقتصادية، حيث أنه إذا تغير (AGR) بوحدة واحدة فإن PIB يتغير ب 0.798 وحدة مع ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى.
- إشارة معلمة قطاع الصناعة موجبة وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي والقطاع الصناعي (IND). وهذه النتيجة تتفق مع منطق النظرية الاقتصادية، حيث أنه إذا تغير (IND) بوحدة واحدة فإن PIB يتغير ب 0.781 وحدة مع ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى.
- إشارة معلمة قطاع الخدمات موجبة وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي والقطاع الخدمات (SER). وهذه النتيجة تتفق مع منطق النظرية الاقتصادية، حيث أنه إذا تغير (SER) بوحدة واحدة فإن PIB يتغير ب 1.541 وحدة مع ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى.

- من خلال الدراسة الإحصائية والاقتصادية للنموذج الخطي المقدر وجدنا أن (SER), (IND)المتغيران ذو معنوية إحصائية وبالتالي هما اللذان يقيسان التغيرات التي تحدث في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة المدروسة أما المتغيرة (AGR) ومع العنصر الثابت فهي ليست لها معنوية إحصائية، لكن النموذج ككل له معنوية إجمالية.

المطلب الثالث: التحليل القياسي للنموذج المقدر.

* **إختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:**

للكشف عن وجود أو عدم وجود مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء نستخدم إختبار Breusch – Pagan – Godfry. ويكتب النموذج العام الذي يحتوي على الإرتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة p كما يلي:

$$Y_t = \beta_0 + \beta_1 X_{1t} + \beta_2 X_{2t} + \beta_3 X_{3t} + \cdots + \beta_K X_{kt} + p_1 \mu_{t-1} + p_2 \mu_{t-1} + p_3 \mu_{t-3} + \varepsilon_t$$

اعتمدنا في الاختبار بأن الأخطاء من الدرجة الثانية وبالتالي نختبر الفرضية التالية:

الفرضية:

$$\begin{cases} H_0: p_1 = p_2 = p_3 = 0 & \text{إستقلالية الأخطاء عن بعضها} \\ H_1: p_1 \neq p_2 \neq p_3 \neq 0 & \text{دلالة على وجود إرتباط بين الأخطاء} \end{cases}$$

الجدول رقم (07): تحديد حالة الارتباط الذاتي للأخطاء.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.445959	Prob. F(2,21)	0.2580
Obs*R-squared	3.268126	Prob. Chi-Square(2)	0.1951

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 04/30/19 Time: 21:45
Sample: 1990 2016
Included observations: 27
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
AGRICULTURE	-0.374511	2.339046	-0.160113	0.8743
INDUSTRIE	0.283677	0.200187	1.417054	0.1711
SERVICES	-0.265319	0.627594	-0.422757	0.6768
C	-21.34294	41.52229	-0.514012	0.6126
RESID(-1)	-0.993404	0.673975	-1.473948	0.1553
RESID(-2)	-0.602796	0.738985	-0.815708	0.4238
R-squared	0.121042	Mean dependent var		-4.63E-14

Adjusted R-squared	-0.088234	S.D. dependent var	70.18635
S.E. of regression	73.21731	Akaike info criterion	11.61787
Sum squared resid	112576.3	Schwarz criterion	11.90583
Log likelihood	-150.8413	Hannan-Quinn criter.	11.70350
F-statistic	0.578384	Durbin-Watson stat	1.377644
Prob(F-statistic)	0.716047		

المصدر: من إعداد الطالبة بإستعمال برنامج Eviews.

- بما أن Prob (LM) تساوي 0,1951 أكبر من 0,05 نقبل H_0 ونرفض H_1، وبالتالي لا يوجد إرتباط ذاتي بين الأخطاء.

* **إختبار تجانس تباين الأخطاء:**

سيتم اعتماد على إختبار وايت White للكشف إذا كان هناك تجانس أو عدم تجانس الأخطاء، والذي يعتمد على مجموع مربع البواقي μ_t^2 والمتغيرات المستقلة، ويكون التقدير وفق الصيغة التالية:

$$\mu_t^2 = \beta_0 + \propto_1 AGR_t + \beta_1 AGR_t^2 + \alpha_2 IND_t + \beta_2 IND_t^2 + \alpha_3 SER_t + \beta_3 SER_t^2 + \varepsilon_t$$

الجدول رقم (08): تحديد حالة تجانس تباين الأخطاء.

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	15.00721	Prob. F(9,17)	0.0000
Obs*R-squared	23.98155	Prob. Chi-Square(9)	0.0043
Scaled explained SS	100.6188	Prob. Chi-Square(9)	0.0000

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 05/01/19 Time: 13:53
Sample: 1990 2016
Included observations: 27

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2660.337	11752.50	0.226363	0.8236
AGRICULTURE^2	-32.53216	37.30717	-0.872008	0.3954
AGRICULTURE*INDUSTRIE	7.485851	2.513280	2.978519	0.0084
AGRICULTURE*SERVICES	4.050041	18.76711	0.215805	0.8317
AGRICULTURE	712.0420	972.4776	0.732194	0.4740
INDUSTRIE^2	0.411099	0.100175	4.103830	0.0007
INDUSTRIE*SERVICES	-2.716606	0.726887	-3.737313	0.0016
INDUSTRIE	-191.1821	80.14563	-2.385434	0.0290
SERVICES^2	1.436208	2.447121	0.586897	0.5650
SERVICES	59.81451	261.1842	0.229013	0.8216

R-squared	0.888206	Mean dependent var	4743.674
Adjusted R-squared	0.829020	S.D. dependent var	16438.49
S.E. of regression	6797.264	Akaike info criterion	20.76455
Sum squared resid	7.85E+08	Schwarz criterion	21.244

			48
Log likelihood	-270.3214	Hannan-Quinn criter.	20.907 26
F-statistic	15.00721	Durbin-Watson stat	2.2296 78
Prob(F-statistic)	0.000002		

المصدر: من إعداد الطالبة بإسنعمال برنامج Eviews.

$$\hat{\mu}_t^2 = 2660.337 + 712.042\ AGR_t - 32.532\ AGR_t^2 - 191.182\ IND + 0.411\ IND_t^2 + 7.485\ AGR_t IND_t + 4.050\ AGR_t SER_t - 2.716\ IND_t SER_t$$

الفرضية:

$$\begin{cases} H_0: \delta^2{}_{\mu_1} = \delta^2{}_{\mu 2} = \delta^2_{\mu 3} \cdots = \delta^2{}_{\mu_{27}} \\ H_1: \delta^2{}_{\mu_1} \neq \delta^2{}_{\mu 2} \neq \delta^2_{\mu 3} \cdots \neq \delta^2{}_{\mu_{27}} \end{cases}$$

H_0 :لا يوجد مشكل عدم تجانس تباين الأخطاء.

H_1 : يوجد مشكل عدم تجانس تباين الأخطاء.

* بما أن Prob (LM) هي 0,0043 أي أقل من 0,05 نرفض H_0 ونقبل H_1 وبالتالي وجود مشكل عدم تجانس تباين الأخطاء.

التصحيح: نقوم بتصحيح مشكل عدم تجانس تباين الأخطاء.

- من جدول White نلاحظ أن المتغيرة (IND^2) لها أقل احتمال وبالتالي هي المسببة للمشكل حيث نقوم بتقسيم النموذج على جذر هذه المتغيرة فنتحصل على النموذج التالي :

الجدول رقم (09): حذف مشكل عدم تجانس تباين الأخطاء.

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	7.248472	Prob. F(9,17)	0.0003
Obs*R-squared	21.41852	Prob. Chi-Square(9)	0.0109
Scaled explained SS	97.58348	Prob. Chi-Square(9)	0.0000

Test Equation:
Dependent Variable: WGT_RESID^2
Method: Least Squares
Date: 05/01/19 Time: 13:56
Sample: 1990 2016
Included observations: 27
White heteroskedasticity-consistent standard errors & covariance
Collinear test regressors dropped from specification

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	60616.00	41720.05	1.452923	0.1645
AGRICULTURE^2*WGT^2	-28.12559	24.79187	-1.134468	0.2723
AGRICULTURE*INDUSTRIE*WGT^2	3.406670	2.455818	1.387184	0.1833
AGRICULTURE*SERVICES*WGT^2	6.610422	9.348919	0.707079	0.4891
INDUSTRIE^2*WGT^2	0.241789	0.089654	2.696900	0.0153
INDUSTRIE*SERVICES*WGT^2	-1.542739	0.751171	-2.053778	0.0557
INDUSTRIE*WGT^2	-48.72739	44.22176	-1.101887	0.2859
SERVICES^2*WGT^2	0.528668	1.036054	0.510271	0.6164
SERVICES*WGT^2	-83.31687	108.4543	-0.768221	0.4529
WGT^2	-7164.427	5366.907	-1.334927	0.1995

R-squared	0.793279	Mean dependent var	2025.746
Adjusted R-squared	0.683838	S.D. dependent var	7315.173
S.E. of regression	4113.198	Akaike info criterion	19.75991
Sum squared resid	2.88E+08	Schwarz criterion	20.23985
Log likelihood	-256.7587	Hannan-Quinn criter.	19.90262
F-statistic	7.248472	Durbin-Watson stat	2.201494
Prob(F-statistic)	0.000257		

المصدر: من إعداد الطالبة بإستعمال برنامج Eviews.

- بما أن (prob(LM هي 0.0109 أي أقل من 0,05 نرفض H_1 ونقبل H_0 وبالتالي يوجد مشكل عدم تجانس تباين الأخطاء.

المطلب الرابع: إختبار مقدرة النموذج على التنبؤ.

يمكن إختبار مدى قدرة النموذج على التنبؤ باستخدام معيار معامل عدم التساوي لتايل Theil كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم(07): إختبار قدرة النموذج على التنبؤ.

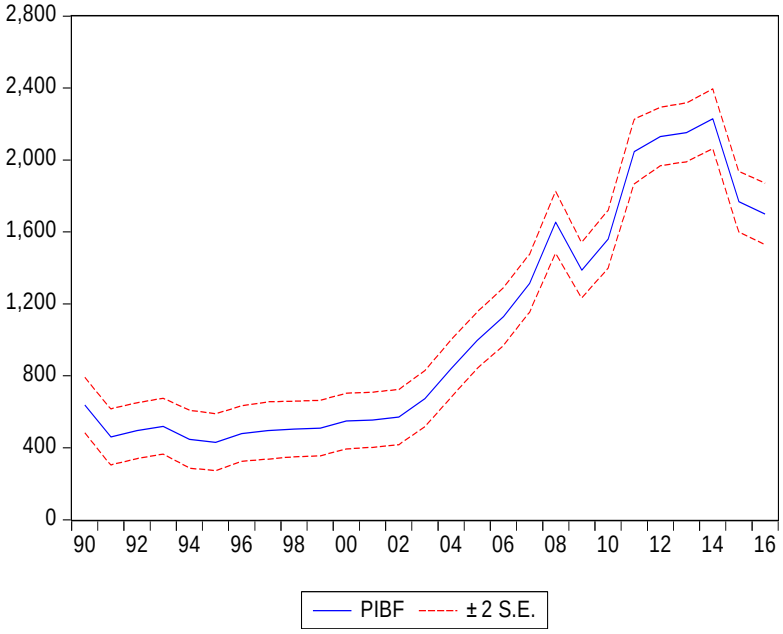

Forecast: PIBF	
Actual: PIB	
Forecast sample: 1990 2016	
Included observations: 27	
Root Mean Squared Error	68.87434
Mean Absolute Error	39.38031
Mean Abs. Percent Error	3.209656
Theil Inequality Coefficient	0.028262
Bias Proportion	0.000000
Variance Proportion	0.003027
Covariance Proportion	0.996973

المصدر: من إعداد الطالبة بإستعمال برنامج Eviews.

من خلال الشكل نلاحظ أن النموذج المقدر له مقدرة تنبؤية مقبولة وهذا من خلال معامل ثايل Theil حيث أنه يقترب من الصفر= 0.028262، ما يفسر على أن النموذج له مقدرة تنبؤية للناتج المحلي الإجمالي تكون مقبولة.

خلاصة الفصل:

حاولنا في هذا الفصل القيام بالدراسة القياسية لأثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990- 2016) ،حيث تطرقنا في هذا الفصل إلى التحليل القياسي للنموذج من خلال وصف وتحديد متغيرات النموذج، كما قمنا بدراسة تطورات متغيرات الدراسة وفي الأخير قمنا بتقدير نموذج ، بهدف الكشف عن تأثير المتغيرات المستقلة (الزراعة، الصناعة، الخدمات) على الناتج المحلي الإجمالي وتوصلنا من خلال نتائج التقدير إلى أن 98.79 % من التغيرات التي تحدث في الناتج المحلي الإجمالي مشروحة بواسطة الزراعة، الصناعة، الخدمات.

الخاتمـــة العامّـة

الخـــاتمــة

تسعى الجزائر كباقي الدول إلى تنويع اقتصادها وتحقيق تنمية مستدامة من خلال سياسات تنموية مختلفة، لكن لا يمكن تحقيق ذلك دون تحسين بنية الهيكل الإنتاجي وارتفاع معدلات النمو، وبالتالي يستوجب على الجزائر التوجه إلى سياسة التنويع.

فنمو الناتج المحلي الإجمالي يعتمد على أداء مختلف القطاعات، ويصبح هذا النمو في إتجاه قوي وثابت كلما كان الاعتماد الأكبر على قطاعات ذات إنتاجية وقيمة مضافة، وذات إستمرارية بمعدلات نمو جيدة، مثل قطاعات الإنتاج الزراعي والصناعي و الخدماتي، وإن تحقيق مستويات مرتفعة للنمو الاقتصادي في الجزائر يتطلب عليها الإنتقال من الاعتماد على العائدات النفطية إلى إقتصاد يعتمد بالضرورة على التنوع وذلك بالإهتمام بقطاع الزراعة، الصناعة، و الخدمات.
ومن خلال هذا البحث يمكننا أن نستخلص النتائج التالية:

النتائج:

- يعتبر النمو الاقتصادي أهم المؤشرات الاقتصادية التي تترجم أداء اقتصاد أي بلد ولهذا اهتم به الاقتصاديون من خلال بناء نماذج رياضية ملائمة للصيغة المنطقية للنظرية النمو الاقتصادي.
- تكون قيمة مؤشر التنويع محصورة بين 0 و 1 كلما اقتربت من الصفر كلما كان الاقتصاد متنوع والعكس صحيح.
- تحقيق التنمية الاقتصادية للدول النفطية والغير النفطية مرتبط ارتباطا وثيقا بمدى توفر شروط الإقلاع الاقتصادي، من خلال انتهاج آليات تختلف من بلد لآخر ومن انجح التجارب التجربة النرويجية وتجربة المملكة العربية السعودية.
- لايزال تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر من الأهداف بعيدة المدى، وذلك لاستمرارها في الاعتماد على إيرادات النفط كمورد أساسي للدخل الوطني.
- إشارة معالم كل من قطاع الزراعة، قطاع الصناعة وقطاع الخدمات موجبة وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين نمو الناتج المحلي الإجمالي والقطاعات الإقتصادية وهذه النتيجة تتوافق مع منطق النظرية الإقتصادية.
- النموذج ذو معنوية كلية وهذا ما بينه إختبار fisher وهذا يدل على أن القطاعات الإقتصادية لها تأثير على نمو الناتج المحلي الإجمالي.
- النموذج له قدرة تفسيرية جيدة حيث أن 98,79 % من التغيرات التي تحدث في الناتج المحلي الإجمالي تشرحها القطاعات الإقتصادية.
- يعتبر النموذج المتحصل عليه قابل للتنبؤ وذلك لمدى صلاحيته من الناحية الاحصائية والاقتصادية والقياسية.

التوصيات:

على ضوء ما تم تناوله في هذه الدراسة، ومن خلال النتائج المتوصل إليها يمكننا أن نفرض التوصيات التالية:

- تدخل الدولة لتبني استراتيجيات ناجعة تقوم أساسا على تفعيل دور القطاع الخاص إلى جانب القطاع العمومي، من أجل المساهمة في زيادة خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة في مختلف القطاعات باعتبارها المحرك الرئيسي لتحقيق إقلاع إقتصادي.
- فتح قنوات جديدة لتصريف المنتوجات في إطار سياسة تشجيع الصادرات خارج المحروقات.
- على مسؤولي السياسة الاقتصادية، ضرورة تنويع مصادر الدخل الوطني، وذلك بتشجيع الاستثمارات الضخمة في البنية التحتية، وفي القطاع الإنتاجي من السلع والخدمات.
- الابتعاد عن الاعتماد الكلي على إيرادات النفط، باعتباره مورد ناضب يتخلله عدم الاستقرار في أسعاره.
- وضع استراتيجيات قطاعية واضحة الأهداف وفق الأولويات التي يقتضيها كل قطاع.

قائـــــمة المراجــع

قائمة المراجع

الكتب:

1- السيد محمد السريني، علي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، ش مدرسة ابن النفيس، المعمورة، الطبعة الأولى، 2008، ص: 34.
2- بريش السعيد، الاقتصاد الكلي، نظريات، نماذج، تمارين محلولة، (الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع)، ص 62.
3- حسام داود، مصطفى سلمان، عماد الصعيدي، خضر العقل، يحيى الحصاونة، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، الطبعة الثانية، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2000، 2001، 2005، ص ص، 28 – 30.
4- حسام علي داوود، مبادئ الإقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع الطبعة الرابعة 2014، عمان الأردن، ص 73، 75، 77، 79.
5- عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، (الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 1990)، ص 28.
6- المنظمة العربية لتنمية الزراعية، " الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية "، الخرطوم، 2014

الأطروحات والمذكرات:

1- اسراء عوض التوم واخرون، صادرات السودان الزراعية ودورها في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة من (2000-2013م)، 2015م، رسالة بكلاريوس غير منشورة، جامعة السودان، ص 14.
2- بن يمينة سعدية، دراسة قياسية لتأثير الإيرادات السياحية على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، مذكرة ماستر تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم لاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مستغانم، 2017-2018، ص38.
3- مدوري عبد الرزاق، تحليل فعالية السياسات العمومية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة في الاقتصاد، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، وهران، الجزائر، 2012/2011، ص ص 209،210.
4- بلقلة براهيم، آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي، رسالة ماجستير غير منشورة، في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2008-2009، ص48.
5- قاسمي لخضر، اثر الصادرات الغير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة مستقبلية حول تنويع الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، باتنة، الجزائر، 2014/2013، ص64.

6- عامر عيساني: الاهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة باتنة، 2010، ص89-90.

المجلات:

1- محمد كريم قروف، قياس وتقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (1980 – 2014)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 9، العدد 2، 2016، ص 638.
2- باهي موسى، روابنية كمال، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، الجزائر، العدد 5/ديسمبر 2012، ص 134.

الأوراق البحثية:

1- احمد البكر، تحديات تنويع القاعدة الإنتاجية في المملكة العربية السعودية، إدارة الأبحاث الاقتصادية، مؤسسة النقد العربي السعودي، نوفمبر 2015، ص6.
2- نوي نبيلة، معوقات التنمية المستدامة في الجزائر وحلول ما بعد الأزمة النفطية، ورقة بحثية قدمت في ايطار الملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعر المحروقات، جامعة البويرة- الجزائر، يومي 29- 30 نوفمبر 2016.
3- باهي موسى و شعابنية سعاد، التنويع الاقتصادي كخيار تنموي مستدام لمواجهة " لعنة النفط " في البلدان العربية المصدرة للنفط- عرض تجارب رائدة، المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار، جامعة 8 ماي 1945، يومي 25 و 26 أفريل، قالمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص ص 12-13.
4- بلقاسم العباس، وشاح رزاق، "رأس المال البشري والنمو في الدول العربية"، سلسلة الخبراء، المعهد العربي للتخطيط، العدد46، 2011، ص19.
5- مهند بن عبد الملك السلمان، أحمد بن بكر البكر، إدارة الأبحاث الاقتصادية، مؤسسة النقد العربي السعودي، فبراير 2016، ص22.

المداخلات العلمية:

1- نور الدين شارف، إستراتيجية التصنيع لإحلال الواردات كمدخل للتنويع الاقتصادي في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول: متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة أكلي محند، أيام 30/29 نوفمبر 2016، البويرة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص7.

2- شراد غزلان، جابي أمينة هناء، سياسة التنويع الاقتصادي كحل للخروج من التبعية النفطية في دول الخليج العربي- تجربة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة-، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة آكلي محند، 30/29 نوفمبر 2016، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص2.
3- مرزوق أمال، أهمية التصنيع لتحقيق التنويع الإقتصادي، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقة الوطني حول: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية إستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل إنهيار أسعار، جامعة 8 ماي 1945، 26/25 أفريل 2017، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص4.
4- قرود علي، كيحل عبد الباقي، الصادرات خارج المحروقات واثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر(دراسة قياسية للفترة 1990-2015)، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول: بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، جامعة حمانة لخضر، 03-04 نوفمبر 2016، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص6.
5- بن ناصر أمال و بور صاص وداد، أساليب إدارة الموارد النفطية لتخطي مأزق نقمة الموارد في البلدان المصدرة للمحروقات: الاقتصاد النرويجي نموذجا، مداخلة مقدمة ضمن فعليات الملتقى الوطني: حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار، جامعة 8 ماي 1945، 26/25 أفريل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
6- قعيد لطيفة وقويدر كمال، سياسة التنويع الاقتصادي بدولة الإمارات العربية المتحدة، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي السادس: حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين خيارات والبدائل المتاحة، جامعة الشهيد حمه لخضر، 3/2 نوفمبر 2016، كلية العوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
7- رحالية بلال، جابر مهدي، تنمية الصادرات خارج المحروقات كآلية للإقلاع الاقتصادي في الجزائر بين الواقع والتحديات –حالة الجزائر-، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، 30/29 نوفمبر 2016، جامعة اكلي محند، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص13.
8- شيخي بلال، رحيم سعيد، حتمية تفعيل دور القطاع الخاص وتحسين مناخ الأعمال لإنجاح السياسة التنموية في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، 30/29 نوفمبر 2016، جامعة آكلي محند، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص6.

9- فراح رشيد، زميت الخير، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة التنويع الاقتصادي، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، 30/29 نوفمبر 2016، جامعة آكلي محند، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص6،7.

التقارير:

1- تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "نشرة الإحصاءات الصناعية للبلدان العربية"، للفترة 2006-2012

مواقع الأنترنيت:

1- مبادئ الاقتصاد الكلي، مركز التعليم المفتوح- برنامج محاسبة البنوك، كود 113، الجزء الثاني، ص4. على الموقع:
http://www.aau.edu.sd/tech-dev/pdf/2-1.pdf
2- حامد عبد الحسين الجبوري، التنويع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية، شبكة النبأ المعلوماتية، على الموقع: http://annabaa.org/authorsarticles/7989 ص3.

باللغة الأجنبية:

1- Lapteacru, I. Assessing Lending Market Concentration in Bulgaria : The Application of a New measure of Concentration. The Journal of Comarative Economics, Vol. 9, N.1.2012 pp.79 – 102.
2- CNES é «la configuration du foncier en Algérie, une contrainte au développement économique », 24éme session Plénière, pp60-64.

مصادر مقروءة بإستعمال تقنية إلكتروني:

1- صندوق النقد الدولي، النشرة الالكترونية، الجزائر يسعى لتنويع الاقتصاد وإعادة تشكيله في سياق انخفاض الإيرادات النفطية، 19 ماي 2016، ص03.

الملاحق

الملحق رقم (01): إحصائيات المتغيرات المدروسة.

	pib	agriculture	industriel	service
1990	620.46	64.42	273.17	229.52
1991	457.16	42.17	220.49	152.12
1992	480.04	53.77	220.42	169.18
1993	499.47	55.95	224.94	181.59
1994	425.43	39.28	191.2	160.02
1995	417.65	39.87	191.39	148.48
1996	469.42	50.75	220.92	159.7
1997	481.78	42.06	232	169.48
1998	481.88	55.3	203.6	182.3
1999	486.41	54.03	220.66	177.74
2000	547.91	46	297.91	168.42
2001	547.45	53.38	274.31	180.54
2002	567.61	52.37	279.18	188.69
2003	678.64	66.58	344.92	215.07
2004	853.25	80.56	446.25	264.54
2005	1031.98	79.38	591.68	293.52
2006	1170.27	88.28	689.11	325.24
2007	1349.77	102.19	778.47	392.28
2008	1710.01	112.64	1002.42	493.71
2009	1372.11	128.21	657.23	488.15
2010	1612.07	136.49	814.03	561.06
2011	2000.13	162.23	992.57	728.18
2012	2090.47	183.36	1000.04	767.82
2013	2097.23	206.64	928.234	806.47
2014	2139.84	219.85	904.75	861.1
2015	1647.8	192.31	590.25	735.28
2016	1991.7	185.9	519.55	730.15

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات البنك الدولي.

الملحق رقم (02): تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

Dependent Variable: PIB
Method: Least Squares
Date: 04/15/19 Time: 20:05
Sample: 1990 2016
Included observations: 27

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	19.33832	38.85672	0.497683	0.6234
AGRICULTURE	0.798119	2.356590	0.338676	0.7379
INDUSTRIE	0.781043	0.102494	7.620358	0.0000
SERVICES	1.541682	0.609871	2.527881	0.0188

R-squared	0.987964	Mean dependent var	1045.479
Adjusted R-squared	0.986394	S.D. dependent var	639.7562
S.E. of regression	74.62346	Akaike info criterion	11.59874
Sum squared resid	128079.2	Schwarz criterion	11.79072
Log likelihood	-152.5830	Hannan-Quinn criter.	11.65583
F-statistic	629.3200	Durbin-Watson stat	1.514803
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالبة بإستعمال برنامج Eviews.

الملحق رقم (03): تحديد حالة الارتباط الذاتي للأخطاء.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.445959	Prob. F(2,21)	0.2580
Obs*R-squared	3.268126	Prob. Chi-Square(2)	0.1951

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 04/30/19 Time: 21:45
Sample: 1990 2016
Included observations: 27
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
AGRICULTURE	-0.374511	2.339046	-0.160113	0.8743
INDUSTRIE	0.283677	0.200187	1.417054	0.1711
SERVICES	-0.265319	0.627594	-0.422757	0.6768
C	-21.34294	41.52229	-0.514012	0.6126
RESID(-1)	-0.993404	0.673975	-1.473948	0.1553
RESID(-2)	-0.602796	0.738985	-0.815708	0.4238

R-squared	0.121042	Mean dependent var	-4.63E-14
Adjusted R-squared	-0.088234	S.D. dependent var	70.18635
S.E. of regression	73.21731	Akaike info criterion	11.61787
Sum squared resid	112576.3	Schwarz criterion	11.90583
Log likelihood	-150.8413	Hannan-Quinn criter.	11.70350
F-statistic	0.578384	Durbin-Watson stat	1.377644
Prob(F-statistic)	0.716047		

المصدر: من إعداد الطالبة بإستعمال برنامج Eviews.

الملحق رقم (04): تحديد حالة تجانس تباين الأخطاء.

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	15.00721	Prob. F(9,17)	0.0000
Obs*R-squared	23.98155	Prob. Chi-Square(9)	0.0043
Scaled explained SS	100.6188	Prob. Chi-Square(9)	0.0000

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 05/01/19 Time: 13:53
Sample: 1990 2016
Included observations: 27

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2660.337	11752.50	0.226363	0.8236
AGRICULTURE^2	-32.53216	37.30717	-0.872008	0.3954
AGRICULTURE*INDUSTRIE	7.485851	2.513280	2.978519	0.0084
AGRICULTURE*SERVICES	4.050041	18.76711	0.215805	0.8317
AGRICULTURE	712.0420	972.4776	0.732194	0.4740
INDUSTRIE^2	0.411099	0.100175	4.103830	0.0007
INDUSTRIE*SERVICES	-2.716606	0.726887	-3.737313	0.0016
INDUSTRIE	-191.1821	80.14563	-2.385434	0.0290
SERVICES^2	1.436208	2.447121	0.586897	0.5650
SERVICES	59.81451	261.1842	0.229013	0.8216

R-squared	0.888206	Mean dependent var	4743.674
Adjusted R-squared	0.829020	S.D. dependent var	16438.49
S.E. of regression	6797.264	Akaike info criterion	20.76455
Sum squared resid	7.85E+08	Schwarz criterion	21.24448
Log likelihood	-270.3214	Hannan-Quinn criter.	20.90726
F-statistic	15.00721	Durbin-Watson stat	2.229678
Prob(F-statistic)	0.000002		

المصدر: من إعداد الطالبة بإستعمال برنامج Eviews.

الملحق رقم (05): حذف مشكل عدم تجانس تباين الأخطاء.

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	7.248472	Prob. F(9,17)	0.0003
Obs*R-squared	21.41852	Prob. Chi-Square(9)	0.0109
Scaled explained SS	97.58348	Prob. Chi-Square(9)	0.0000

Test Equation:
Dependent Variable: WGT_RESID^2
Method: Least Squares
Date: 05/01/19 Time: 13:56
Sample: 1990 2016
Included observations: 27
White heteroskedasticity-consistent standard errors & covariance
Collinear test regressors dropped from specification

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	60616.00	41720.05	1.452923	0.1645
AGRICULTURE^2*WGT^2	-28.12559	24.79187	-1.134468	0.2723
AGRICULTURE*INDUSTRIE*WGT^2	3.406670	2.455818	1.387184	0.1833
AGRICULTURE*SERVICES*WGT^2	6.610422	9.348919	0.707079	0.4891
INDUSTRIE^2*WGT^2	0.241789	0.089654	2.696900	0.0153
INDUSTRIE*SERVICES*WGT^2	-1.542739	0.751171	-2.053778	0.0557
INDUSTRIE*WGT^2	-48.72739	44.22176	-1.101887	0.2859
SERVICES^2*WGT^2	0.528668	1.036054	0.510271	0.6164
SERVICES*WGT^2	-83.31687	108.4543	-0.768221	0.4529
WGT^2	-7164.427	5366.907	-1.334927	0.1995

R-squared	0.793279	Mean dependent var	2025.746
Adjusted R-squared	0.683838	S.D. dependent var	7315.173
S.E. of regression	4113.198	Akaike info criterion	19.75991
Sum squared resid	2.88E+08	Schwarz criterion	20.23985
Log likelihood	-256.7587	Hannan-Quinn criter.	19.90262
F-statistic	7.248472	Durbin-Watson stat	2.201494
Prob(F-statistic)	0.000257		

المصدر: من إعداد الطالبة بإستعمال برنامج Eviews.

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة(1990 – 2015)، وذلك لإبراز أهمية إستراتيجية التنويع في تحقيق مستويات عالية للنمو الاقتصادي، والجزائر كإحدى الدول المعتمدة كليا في نشاطها على إيرادات النفط تواجه خطر عدم الإستقرار في ظل انهيار أسعار المحروقات التي تشهدها الأسواق العالمية في الفترة الحالية، وعليه تظهر حاجة الاقتصاد الجزائري إلى تنويع مصادر دخله، وبناء اقتصاد مستقر يرتكز على قاعدة متنوعة من الموارد الاقتصادية، إذ لابد من تفعيل مختلف القطاعات والتكامل في ما بينها لزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي، النمو الاقتصادي، الناتج المحلي الإجمالي.

Abstract :

This study aims to measure the impact of the economic diversification on the economic growth in algeria during the years 1990 – 2016 in order to highlight the importance of diversification to achieve high levels in the economic growth . Algeria as a country that depends totally on the revenues of oil in its oil industries is facing the risk of instability considering the decrease in oil prices which the international markets currently suffer from. This shows the need of the Algerian econmy to adapt diversification in its sources of incomes, and to build a stable economy that relies on a diversified base of strong economic resoirces. As, different sectors must be activated and increase thier contribution to the Gross domestic product (GDP).

Keywords :Economic diversification, economic growth, GDP.